



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية
(اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)

نداء سليمان محمد غروف

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2019 م

التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية

(اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)

إعداد:

نداء سليمان محمد غروف

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. نايف جراد

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1440هـ / 2019 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية
(اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)

اسم الطالب: نداء سليمان محمد غروف

الرقم الجامعي: 21511926

المشرف: د. نايف جراد

نوقشت هذه الرسالة و أجازت بتاريخ... 28/5/2019 من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم :

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور نايف جراد
2. الممتحن الداخلي: الدكتور إبراهيم عوض
3. الممتحن الخارجي: الدكتورة فدوى اللبدي

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2019 م

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ...
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة

إلى المعلم الأول، صاحب العلم الحق، سيدنا محمد _ عليه الصلاة والسلام _

لأنّ حياتي لا تطيب إلا بك ...

كان لابدّ عندي إلا أن تكون أول من أهديك

إلى من بك خطيت، وتسارعت خطواتي

إلى من علمتني العطاء دون انتظار

إلى التي إشتقت لروحها عظيم إشتياق

إلى أظهر روح إشتقت لعناقها أُمي رحمها الله

إلى من رسم لي خطوط الحياة

إلى المعطاء بلا مقابل يذكر إلى أبي

إلى الشعلات التي تضئ لي دربي

إلى البوصلة التي توجه خطواتي الناجحة إخوتي وأخواتي

إليكم جميعاً أهدي جهدي المتواضع، فما كان من خلل فمن نفسي، وما كان من توفيق فمن الله،

والحمد لله أولاً وأخيراً

إقرار

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم : نداء سليمان محمد غروف.

التاريخ : 28/5/2019م.

التوقيع : 

الشكر والعرفان

الشكر لله من قبل ومن بعد واهب العقل وجاعل تمامه في تدبر آياته وتيسيرها للإنسانية، كي نساعد بعضنا بعضا في تحقيق المنفعة العامة.

حينما نعبر شط العمل الدؤوب، لا يخطر في داخلنا سوى أولئك الذين غرسوا زهراً جميلاً في طريقنا فكيف الذي لم يتركنا ومنحنا العزم؟ لنتخطى الصعاب ونقف واثقي الخطى نشاطه الإبداع حرفاً ولغة.

وانطلاقاً من قول النبي (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، أتقدم بالشكر والعرفان، والمحبة والامتنان، الى أولئك الذين وقفوا بجانبى طوال فترة دراستي ولم يبخلوا عليّ بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، وأخص بالذكر الدكتور المشرف نايف جراد والأساتذة الأفاضل في إدارة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس، والشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، وإلى كل من ساهم وقدم يد العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة الى النور.

هدفت الدراسة إلى التعرف والكشف عن واقع التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في كافة محافظات الضفة الغربية، وتوضيح وتبيان الدور الذي يلعبه اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا، كما هدفت للتعرف على أثر التشريعات والقوانين السائدة في التمكين الاقتصادي للمرأة ومدى استجابة السياسات والإستراتيجيات الوطنية لمتطلبات تمكين المرأة اقتصاديا، والخروج في ضوء ذلك بتوصيات للجهات ذات العلاقة من أجل تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة.

استخدمت الباحثة المنهج الكمي حيث استخدمت الأسلوب الوصفي في دراستها، وتم تحديد مجتمع الدراسة من جميع المنتسبات في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في مدن الضفة الغربية والبالغ عددهن (٤٣١٩) منتسبة حسب بيانات اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف لعام ٢٠١٨، وتكونت عينة الدراسة من (٥٦٣) منتسبة للاتحاد، أي ما نسبته ١٣% من مجتمع الدراسة موزعة على كافة فروع الاتحاد البالغة (١١) فرعا تشمل كافة محافظات الضفة الغربية، وقد استجاب منها عدد (٥٠٠) أي ما نسبته ١١,٥% من مجتمع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور فعال جداً لتعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ووجود دور فعال للتسليف والتوفير كشكلين من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، بينما هناك وجود لدور فعال بدرجة متوسطة للسياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة، كما خلصت الدراسة لوجود دور فعال بدرجة متوسطة لمساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة، ووجود دور ضعيف لملائمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الاقتصادي للمرأة.

Economic empowerment of Palestinian women working in cooperative societies

(The Union of Cooperative Societies for Saving and Credit in the West Bank as a Case Study)

Prepared by: Nida' Solyman Mohammed Ghrouf

Supervisor: Dr. Nayef Jarrad

Abstract

The study aimed to identify and reveal the reality of the economic empowerment of working women in Palestine in all governorates of the West Bank and clarifying the role played by The Union of Cooperative Societies for Saving and Credit in the West Bank (UCASC) in the economic empowerment of Palestinian women. It also aimed to identify the impact of legislation and laws prevailing in the economic empowerment of women, the response of national policies and strategies to the requirements of women's economic empowerment and to exit in the light of the achieved results by recommendations for the relevant authorities in order to enhance the role of (UCASC) in women's economic empowerment. The researcher used the quantitative approach in which the descriptive method was used in the study. The study population was determined by all the members of the UCASC in the West Bank governorates (4319), according to the data of (UCASC) 2018. The sample of the study consisted of (563) affiliated with the Union, representing 13% of the society of the study distributed among all the branches of the Union (11) branches covering all the governorates of the West Bank, of which 500 (11.5%) responded. The study found a number of important results: The existence of a very effective role to strengthen capacities as a form of economic empowerment for women working in the Union of Cooperative Societies for Saving and Credit, and an effective role for lending and saving as forms of economic empowerment for women working in the Cooperative Union for Saving and Credit, The existence of a moderately effective role for official policies and strategies for the economic empowerment of working women. The study also found a moderately effective role for the Union of Cooperative Societies for Saving and Credit in the economic empowerment of working women, and also a weak role of appropriate legislation and laws in force and economic empowerment of women.

قائمة المحتويات

إقرار		Error! Bookmark not defined.
الشكر والعرفان		ب
ملخص الدراسة		ب
Abstract		٥
الفصل الأول		٢
الإطار العام للدراسة		٢
١,١ المقدمة		٢
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها		٤
3.1 مبررات الدراسة		٥
٤,١ أهداف الدراسة		٦
٥.1 أهمية الدراسة		٦
٦,١ فرضيات ومتغيرات الدراسة		٧
٧,١ متغيرات الدراسة		٩
٨,١ نموذج الدراسة		١٠
٩.١ حدود الدراسة		١١
١٠,١ مصطلحات الدراسة		١١
١١,١ هيكلية الدراسة		١٢
الفصل الثاني		١٣
الإطار النظري والدراسات السابقة		١٣
المبحث الأول: دور التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة		١٤
المبحث الثاني مؤشرات التمكين الإقتصادي للمرأة		٢٥
المبحث الثالث: تجارب عالمية في مجال تمكين المرأة		٢٩
المبحث الرابع: دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الإقتصادي للمرأة في فلسطين		٣٣
المبحث الخامس: اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف		٣٦
٢,٢ الدراسات السابقة		٤٣
1.2.2 الدراسات المحلية		٤٣
2.2.2 الدراسات العربية		٤٤

٤٧	٣,٢,٢ الدراسات الأجنبية.....
٥٠	٤,٢,٢ التعليق على الدراسات السابقة.....
٥١	٥,٢,٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
٥٢	٦,٢,٢ مدى استفادة الباحث من الدراسات السابقة.....
٥٣	الفصل الثالث.....
٥٣	منهجية الدراسة.....
٥٤	٣ . ١ منهج الدراسة.....
٥٤	٣ . ٢ مجتمع الدراسة.....
٥٥	٣ . ٣ عينة الدراسة.....
٥٥	٣ . ٤ وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة.....
٥٧	٥,٣ صدق الأداة الدراسة.....
٦١	٣ . ٦ ثبات أداة الدراسة.....
٦٢	٣ . ٧ إجراءات الدراسة.....
٦٢	٣ . ٨ المعالجة الإحصائية.....
٦٣	الفصل الرابع.....
٦٣	التحليل الإحصائي للدراسة.....
٦٤	مقدمة.....
٦٥	٤ . ٢ نتائج أسئلة الدراسة.....
١٠٩	الفصل الخامس.....
١٠٩	الاستنتاجات والتوصيات.....
١١٠	الفصل الخامس.....
١١٠	١,٥ استنتاجات الدراسة.....
١١٠	١,١,٥ الاستنتاجات العامة للدراسة.....
١١٢	٢,١,٥ نتائج أسئلة الدراسة.....
١١٦	٥,١ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني.....
١٢٠	٢,٥ توصيات الدراسة.....
١٢٣	٣,٥ المصادر والمراجع.....
١٢٣	١,٣,٥ قائمة المراجع العربية.....
١٣٠	٤,٥ المرفقات.....
١٣٠	مرفق رقم (١,٥): استبانة الدراسة.....

١٣٦	مرفق (2.5) : أسماء محكمي الاستبانة.....
١٣٦	مرفق (3.5) كشف المقابلات.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٥	أبعاد التمكين الإقتصادي للمرأة	١,٢
٣٨	مؤشرات التمكين الإقتصادي	٢,٢
٥٦	لعدد المواقع للجمعيات التي تقع تحت مظلة الإتحاد وعدد العضوات فيها	٣,٢
٥٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	١,٣
٥٧	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات لواقع مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة	٢,٣
٥٧	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	٣,٣
٥٨	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	٤,٣
٥٨	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	٥,٣
٥٩	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة .	٦,٣
٥٩	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة العاملة.	٧,٣
٦٠	نتائج معامل الثبات للمحاور	٨,٣
٦٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة	١,٤
٦٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف .	٢,٤
٧٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف .	٣,٤
٧٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف .	٤,٤
٧٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة .	٥,٤

٧٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة .	٦,٤
٧٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر متغير المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	٧,٤
٨٢	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف .	٨,٤
٨٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	٩,٤
٨٦	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٠,٤
٨٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١١,٤
٨٩	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٢,٤
٩١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر مستوى الدخل على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٣,٤
٩٣	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر مستوى الدخل على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٤,٤
٩٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر متغير المنطقة على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٥,٤
٩٧	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر متغير المنطقة على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٦,٤
١٠١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر نوع التمكين على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٧,٤
١٠٣	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر نوع التمكين على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى.	١٨,٤

١٩,٤	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.	١٠٤
٢٠,٤	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	١٠٦
٥,١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحاول أثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف .	١١٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	النموذج الإفتراضي للدراسة	10

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
- 3.1 أهداف الدراسة
- 4.1 أهمية الدراسة
- 5.1 فرضيات الدراسة
- 6.1 متغيرات الدراسة
- 7.1 نموذج الدراسة
- 8.1 حدود الدراسة
- 9.1 مصطلحات الدراسة
- 10.1 هيكلية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١،١ المقدمة

سعت الحركة النسوية العربية منذ عقود مضت من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ومع ذلك لم تحقق النجاح بالمستوى الذي حققته الحركات والجمعيات النسوية في الغرب، وبناء على ما تشير إليه الإحصائيات والمعطيات المتوفرة لا يمكننا الانكار بأن المرأة العربية هي من أكثر الطاقات المهمشة، ويعود هذا التهميش إلى أسباب وعوامل كثيرة، منها نظرة المجتمع للمرأة وكأنها كائن خامل غير منتج، وكأنها عالة تثقل كاهل المجتمع، وبالرغم من حجم التطورات التي حصلت في أواخر القرن الماضي وفي مقدمة هذا القرن في مختلف القضايا التنموية، إلا أن التطور في قضية المرأة كان ضعيفا وخصوصا فيما يتعلق بدورها في تحقيق التنمية الشاملة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠).

وبما أن المرأة تشكل نصف المجتمع، فلا بد لها إذاً أن تشارك الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالتالي يعطي قيمة انتاجية أكبر للمجتمع، وبالتالي المساهمة الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

وفي الوقت الحاضر هناك جهد وسعي كبيرين من قبل حكومات عديدة في الوطن العربي لتمكين المرأة، ليس فقط باعتبارها شريكا مساويا، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، ويرجع ذلك الى أخذ العبر من تجارب تنمية عالمية رائدة، أثبتت أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله وتمكينه، وأن للمرأة دورا حيويا في التنمية المجتمعية.

وبالرغم من قصور الجوانب التطبيقية في العالم العربي، خاصة في قضية تمكين المرأة و ضعف الوجود النسائي على ساحة اتخاذ القرار في المجتمع، ورغم ما تمتلئ به الساحة العربية من مبادرات تتعلق بهذا الشأن، إلا أن فلسطين لها وضعها الخاص، حيث أن خضوع البلاد لسيطرة الاحتلال، وما تبع ذلك من أعمال قتل وتهجير وإعتقالات ونشنت للشعب الفلسطيني، ساهم بانخراط فئات واسعة في العمل السياسي، ومن ضمنها النساء، مما دفع موضوعيا باتجاه رفع مستوى الوعي

السياسي والمشاركة عبر الإنخراط بالعمل النضالي والحزبي وتأسيس الجمعيات الأهلية والخيرية، إلا أن هذا الأمر واجه الكثير من الصعوبات والعقبات نتيجة لإرث الثقافة الأبوية، وبسبب تخلف المجتمع والعادات والتقاليد السائدة، وقد ساهم كل ذلك في إهمال التمكين الإقتصادي لحساب التمكين السياسي.

من خلال هذا الواقع نتناول قضية تمكين المرأة العاملة اقتصادياً، وما يدعونا للتفاؤل فيما يخص قضايا تمكين المرأة هو اللاحاح الذي تعبر عنه إحتياجات المجتمع للموارد البشرية، والذي يعتبر تحدياً من التحديات التي يواجهها الوطن العربي عموماً وفلسطين خصوصاً، فالأوضاع الآتية تظهر ضرورة إشراك المرأة في خطط وعمليات التنمية ودمجها بكافة الجوانب للمساهمة في إحداث التنمية وتطوير المجتمع، وذلك عبر المشاركة في مشاريع ترمي إلى تحسين دخل المرأة واستقلالها الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة، ولعل أساس التمكين المطلوب هو التمكين الاقتصادي، لذي يجعل المرأة أكثر حرية و كفاءة و قادرة على تنفيذ المشاريع التي تنوي القيام بها بهدف الحصول على المردودات والعوائد المالية والتي بدورها تحسن دخل المرأة وأسرته، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإسهام في إحداث التنمية المجتمعية المأمولة (الرقب، ٢٠٠٩).

وكون الدراسة الحالية تتمحور حول تمكين المرأة الفلسطينية، لذا كان لا بد من الحديث عن تطور مكانتها ودورها في المجتمع الفلسطيني، حيث ساهمت المرأة الفلسطينية في مراحل النضال المختلفة التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين في عشرينيات القرن الماضي، ولعبت المرأة الفلسطينية دوراً أساسياً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولازال دورها في الكفاح الوطني مستمرا إلى هذا اليوم، كما أن المرأة الفلسطينية لعبت دوراً ملموساً في بناء المجتمع منذ عشرات السنين الماضية، فهي في الريف فلاحه منتجة تزرع الحقل وتحصد المحصول وتجنّي الثمار وتبيع المحصول جنباً إلى جنب مع الرجل، وهي ربة منزل أسهمت مساهمة كبيرة في الحفاظ على تماسك الأسرة وسد الفراغ الذي يسببه غياب رب الأسرة إما بسبب العمل وتنقله بين المدن الفلسطينية أو بسبب هجرته للعمل في البلدان العربية والأجنبية، أو لكونه شهيداً أو سجيناً أو جريحاً مقعداً، فنضال المرأة الفلسطينية وكفاحها ليس بالشئ الجديد عليها، وكذلك دورها المنتج في المجتمع، وبرز هذا الدور بوجه خاص بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم الإهتمام بموضوع تمكين المرأة أكثر فأكثر، فقامت النساء بإنشاء جمعيات نسوية تهتم

بتعزيز وعي وتنظيم المرأة ومشاركتها النضالية والمجتمعية، وجرى الاهتمام في سياق هذا العمل بإنشاء الجمعيات التعاونية النسوية الزراعية والاستهلاكية ولاحقا الانتاجية، ومنها جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف التي تأسست عام ٢٠٠٠، التي انضوت جميعها تحت مظلة إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير (إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٦).

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد قضية تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها إقتصاديا بشكل خاص عسبا رئيسيا تقوم عليه عملية التنمية المجتمعية، وتسعى اغلبية الدول لتمكين المرأة لتعزيز مساهمتها في العملية التنموية باعتبارها طاقة بشرية يجب استثمارها. وعلى الرغم من مرور اكثر من خمسين عاما على صدور ميثاق الامم المتحدة، و بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية لدعم وتمكين المرأة في شتى مجالات الحياة، وبالرغم من الدراسات العديدة على هذا الصعيد، إلا انه بقيت عملية تمكين المرأة ملتبسة وشائكة وغير واضحة، ونجد في الادبيات التي تتناول هذا الموضوع طيفا واسعا ومتباينا من الآراء. ولئن كانت المسائل النظرية قد تم التوسع فيها، فإن الحالات التطبيقية العملية التي تبين بالملمس واقع التمكين الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ومؤثراته لا زالت قليلة، وثمة اجتهادات واسعة حولها تثير العديد من التساؤلات، وبالتالي فإن ثمة حاجة الى دراسة اوسع و اعمق للتعرف على أثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على واقع التمكين الإقتصادي للمرأة للفلسطينية عموما، وتحديداً المرأة المستفيدة من إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية، وعلى هذا الأساس ستحاول هذه الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسي الذي يمثل إشكاليته ويمكن إجماله على النحو الآتي:

ما واقع التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

١. ما أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي

للمرأة؟

٢. ما واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية

للتوفير والتسليف؟

٣. ما واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟
٤. ما واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟
٥. ما مدى ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الاقتصادي للمرأة؟
٦. ما مدى استجابة السياسات والإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتمكين المرأة اقتصاديا؟

3.1 مبررات الدراسة

١. مبررات شخصية: تولدت الرغبة والاهتمام لدى الباحثة لإلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه الاتحاد العام و الجمعيات التعاونية في المساهمة في تمكين المرأة إقتصاديا، كون الباحثة هي احدى المنسقات العاملات في جمعية تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف، ولديها قناعه بأهمية دور المرأة في كل مجالات الحياة و تحديدا في المجال الإقتصادي وضرورة تعزيز وتطوير هذا الدور الارتقاء به.
٢. مبررات علمية: حيث أن اجراء دراسات من هذا القبيل يستهدف إثراء مكتبة الجامعة بأبحاث من هذا النوع، بالاضافة إلى ندرة الدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، وبالتالي ضرورة معالجته بشكل علمي مما يفيد التطبيق و الممارسة العملية اللاحقة، و يعزز عملية تمكين المرأة اقتصاديا وتطوير الجمعيات التعاونية بشكل عام والجمعيات النسائية الفلسطينية بشكل خاص.

٤,١ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مساهمة آليات العمل التي يقوم بها اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من أجل تمكين المرأة إقتصاديا.
٢. الكشف عن أثر الاستراتيجيات المتبعة من قبل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف (التوفير، التسليف، تعزيز القدرات) في تمكين المرأة اقتصاديا.
٣. توضيح الدور الذي تلعبه التشريعات والقوانين في دعم الجمعيات التعاونية من أجل تمكين المرأة إقتصاديا.
٤. توضيح مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة.

٥.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

تتحدد أهمية هذه الدراسة في الكشف عن واقع تمكين المرأة الفلسطينية بشكل عام، وتمكينها اقتصاديا بشكل خاص، وفحص كيفية اسهام اتحاد الجمعيات التعاونية في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا في عملية التنمية، من خلال تفعيل دورها في ظل المعوقات التي تحد من ذلك، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدم جانبين يتعلقان في أهمية هذه الدراسة:

أهمية نظرية:

تكمن أهمية هذه الدراسة نظريا بمستويين: المستوى الأول، يتجسد في القاء الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة بأبعاده ومؤشراته المختلفة، وأثره على مكانة ودور المرأة في المجتمع، وبالتالي أثره على التنمية المجتمعية. وهو ما قد يستكمل ما كتب سابقا، و يفتح المجال للتنبيه إلى ضرورة المزيد من الدراسات المتعمقة والمتخصصة في هذا المجال. أما المستوى الثاني، فيتجسد في القاء الضوء على دور الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة اقتصاديا.

أهمية تطبيقية:

يكن الجانب التطبيقي في أهمية هذه الدراسة بمستويين: المستوى الأول هو توكي إعطاء تقييم عملي طبقاً لأبعاد ومحاور التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل من يقوم بهذا الدور والنساء المستفيدات منه، وتتبع الأهمية هنا من ضرورة توجيه الاهتمام في التمكين الاقتصادي للأبعاد والمؤشرات ذات الأثر الأكثر كفاءة وفاعلية، أما المستوى الثاني من الأهمية التطبيقية فيمكن في إمكانية توفير دلالات عملية ملموسة تساعد على تطوير عمل الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في فلسطين، وذلك من خلال ما سوف تسفر عنه نتائج الدراسة، وبالتالي إمكانية اقتراح استراتيجية تنمية ذات علاقة بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية.

٦,١ فرضيات ومتغيرات الدراسة:

في ضوء ما تناولته مقدمة هذه الدراسة ومشكلتها ومبرراتها وأهميتها وأهدافها، يمكن مقارنة البحث في أبعاد المشكلة وفحص امكانيات توفير حلول لها، من خلال صياغة فرضيات مرتبطة بالمتغيرات المستقلة المتمثلة باستراتيجيات العمل والظروف المحيطة بالتمكين الاقتصادي للمرأة الذي يقوم به اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية في الشروط الفلسطينية المحددة (التوفير، التسليف، تعزيز القدرات، اتخاذ القرار، السيطرة على المقدرات، القوانين والتشريعات، السياسات والاستراتيجيات)، والمتغير التابع المتمثل بالتمكين الاقتصادي، وذلك في ظل وجود متغيرات وسيطة (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان العمل، طبيعة العمل، والمنطقة)، حيث قامت الباحثة بتحديد ثلاث فرضيات رئيسة لتحديد العلاقة والأثر بين محاور التمكين الاقتصادي والتنمية المجتمعية، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يوجد دور فعال جداً لأثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

١- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التوفير و التمكين

الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٢- "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسليف والتمكين

الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٣- "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تعزيز قدرات المرأة في اتخاذ القرار والسيطرة على المقدرات و التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٤- "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها والتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٥- "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آليات العمل التي يقوم بها اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٦- "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية والتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

الفرضية الرئيسة الثانية

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى للمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، والمنطقة، ومكان العمل، وطبيعة العمل).

ويتفرع من الفرضية الرئيسة هذه الفرضيات الفرعية الآتية:

١- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٢- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٣- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر متغير الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٤- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٥- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٦- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٧- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

الفرضية الرئيسة الثالثة

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى لاختلاف نوع التمكين (توفير، تسليف، مشروع صغير، مشروع متوسط، تعزيز قدرات).

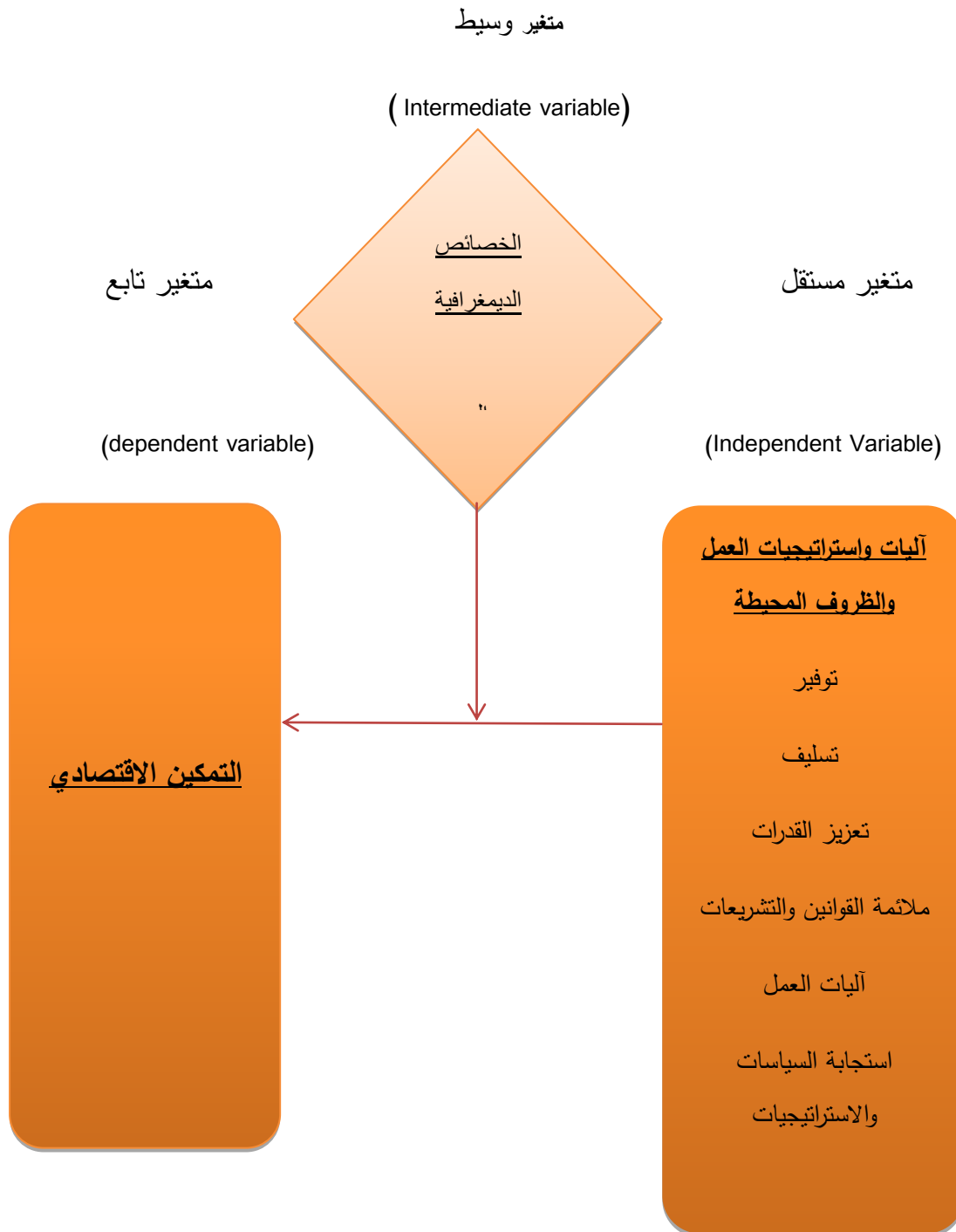
٧,١ متغيرات الدراسة

بعد الإطلاع على أدبيات الدراسة وما جاء به الآخرون في دراساتهم أصبح بالإمكان تحديد متغيرات الدراسة والتي تنقسم إلى ثلاثة متغيرات: **المتغير المستقل** والمتمثل باستراتيجيات العمل والظروف المحيطة بعمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف (توفير، تسليف، تعزيز القدرات، ملائمة القوانين والتشريعات، استجابة السياسات والاستراتيجيات) محور الدراسة، **المتغير الوسيط** وهو أحد المتغيرات التي لها تأثير قوي على وحدات العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل والذي يتمثل بالعوامل الديمغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل، طبيعة العمل، الحالة الإجتماعية، مستوى الدخل، المنطقة، حجم المشروع) وأخيراً **المتغير التابع** والذي يمثل التمكين الاقتصادي.

٨,١ نموذج الدراسة

بعد التعرف على متغيرات الدراسة فإنه أصبح بالإمكان تحديد نموذج مقترح للمتغيرات محل الدراسة (المتغير المستقل، المتغير الوسيط، المتغير التابع) والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل

الشكل (1.1) الآتي: النموذج الافتراضي للدراسة



٩.١ حدود الدراسة

وتنقسم الى حدود موضوعية وزمنية ومكانية وبشرية.

1. الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في دراسة حالة الإتحاد العام للجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، واستقصاء آراء المستفيدات من جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف في كافة محافظات الوطن.

2. الزمنية:

تم إجراء هذه الدراسة المتمثلة في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة وأثره في تنمية المجتمع (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)، والحصول على البيانات التي تفيد هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة بين شهر يناير من العام ٢٠١٨م إلى شهر مايو ٢٠١٩م.

3. المكانية: يتمثل المجال المكاني في محافظات الضفة الغربية.

٤. الحدود البشرية للدراسة تتمثل بجميع النساء المنتسبات الى اتحاد جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف في كافة فروعها في الضفة الغربية.

١٠,١ مصطلحات الدراسة

التمكين Empowerment : لغة: يعرف التمكين في معجم المعاني الجامع على أنه مصدر من الفعل (مكن) ويعني السعي لتمكينه من النجاح، أي جعله متمكناً من النجاح ومكن للشيء أي جعل عليه سلطاناً وقدرة (معجم المعاني الجامع، ٢٠١٦). اصطلاحاً: هو التأثير بفعالية في العملية التنموية، وفي ممارسة حرية الاختيار والمشاركة وإتخاذ القرارات، وهو ما يترتب عليه التعاون بين كلا الجنسين من أجل النهوض والخروج من حالة عدم التطور والتخلف (العتيبي، ٢٠٠٥).

تمكين المرأة : حق المرأة في الاختيار وإتخاذ القرارات في حياتها، والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز إعتتماد النساء على أنفسهن (عبد السلام، ٢٠١٥).

التمكين الاقتصادي للمرأة: توفير الفرص الاقتصادية - مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوق، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية. (سلامي، ٢٠١٦)

١١,١ هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول موضحة كما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة وخلفيتها ويتناول: المقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة، ومبررات الدراسة، ونموذج الدراسة، وحدود الدراسة ومصطلحاتها وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: التمكين الاقتصادي للمرأة وتنمية المجتمع. وفيه سيتم التعرض لمفهوم التمكين الاقتصادي بشكل عام وتمكين المرأة اقتصادياً بشكل خاص، وأبعاد التمكين، وأثره على تنمية المجتمع، كما سيتم مراجعة عدد من الدراسات السابقة باللغة العربية ولغات أجنبية، وتوضيح الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، كما وسيجري تناول التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين وخصوصية تنمية المجتمع في الشرط الفلسطيني، والتعريف باتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في فلسطين ودوره في تمكين المرأة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة: ويتضمن منهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، أداة الدراسة متضمنة متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ثبات وصدق الاستبانة؛ بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية وخطوات إجراء الدراسة، ومصادر البيانات التي تم اعتمادها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة: تضمن هذا الفصل دراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ميدانياً بواسطة الاستبانة وعرض نتائج التحليل، ومساهمة هذه النتائج في إثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات: ويشمل هذا الفصل على عرض لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات التي أوصت بها الباحثة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 أثر التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة

2.1.2 تنمية المجتمع والجمعيات التعاونية

3.1.2 تجارب عالمية في مجال تمكين المرأة والتنمية

٢,١. ٤ دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الإقتصادي للمرأة في فلسطين

٢,١. ٥ اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات المحلية

2.2.2 الدراسات العربية

3.2.2 الدراسات الأجنبية

4.2.2 التعليق على الدراسات السابقة

5.2.2 ما يميز الدراسات الحالية عن البحوث والدراسات السابقة

6.2.2 ما استفاده الباحث من البحوث و الدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول البحث دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة، حيث كانت مبررات اختيار الموضوع مايلي:

1. الأهمية الكبيرة للتمكين الاقتصادي للمرأة في تنمية المجتمع.
2. انتشار التعاونيات النسوية بشكل ملحوظ في جميع المحافظات الفلسطينية.

يستعرض هذا الفصل متغيرين رئيسيين هما أثر آليات واستراتيجيات العمل والتمكين الاقتصادي والالذان يسهمان في الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث و تحقيق اهدافه المرجوة، حيث سيتم توضيح بعض الجوانب النظرية المتعلقة بهذين المتغيرين.

المبحث الأول: دور التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة

في هذا المبحث سيتم التطرق الى مفهوم دور التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وأهميته التي من شأنها التأثير على تنمية المجتمع إقتصادياً والتي تمكن المرأة أيضاً من المحافظة على دورها في المجتمع، حيث تطرقت الدراسة لبعض الجوانب ذات العلاقة بدور التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وهي: (توفير، تسليف، تعزيز القدرات، ملائمة القوانين والتشريعات، استجابة السياسات والاستراتيجيات).

1.1.1.2 مفهوم الدور:

هو مجموعة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون اوضاعاً اجتماعية في مواقف معينة. (خاطر، ١٩٨٤)

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي وقد كان الاهتمام بموقع الفرد وتأثيره في السياسة العالمية والسياسة الداخلية وازع تنمية وتطوير الأنساق السياسية هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة.

وتمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:

المستوى الأول: يتم في بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

وتتبنى نظرية الدور على خمس افتراضات أساسية، يوجد عليها اتفاق عام بين العلوم الاجتماعية المختلفة، وهي:

- إن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.
- إن الأدوار غالبا ما ترتبط بعدد معين من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.
- إن الأفراد غالبا ما يكونون مدركين للدور الذين يقومون به ، وإلى حد معين الأدوار يتحكم فيها حقيقة الإدراك بها.
- إن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية وبسبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعا من ناحية أخرى (دندن، ٢٠١٤).

2.1.1.2 التأطير النظري لمفهوم التمكين

يشير كل من (Manuela&Bruce,2003) إلى أن التمكين هو أسلوب إداري يشترك من خلاله المدراء وأعضاء التنظيم الآخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار، بمعنى آخر هو التعاون في عملية اتخاذ القرارات التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم المعلومات ونظم التدريب والمكافئة والمشاركة في السلطة وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية، ويتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمه (Darligton,2007) حيث يؤكد على أن التمكين هو إشراك سلطة اتخاذ القرارات بين الإدارة والأفراد بشكل يشجع الأفراد على صنع القرارات يوم بعد يوم، من الإدارة الدنيا إلى الإدارة العليا، في حين يحدد (Susan,2006) مفهومه بأنه السماح للأفراد بقدر أكبر من مسؤولية صنع القرارات، ويبرز (Carole,2006) مفهومه بأنه توجيه نشاط الفرد نحو مختلف التحديات من خلال شعوره الداخلي بالقدرة والسيطرة، وإحساسه بوجود معنى لارتباط أهدافه بأهداف المنظمة، كما يضيف (David,2005) بأن التمكين يتضمن الثقة والسلطة والمشاركة في المعلومات وصنع القرار والمسؤولية والمسطة، ويرى كل من (Bowen &

Lawler,1992 أن مفهوم التمكين يعتمد على أربعة عناصر مجتمعة (المعلومات، المعرفة، المكافآت، القوة) وأن غياب أي عنصر منها ينفي وجود مفهوم التمكين، كما يتعارض رأي (Spritzer,1995) مع رأي Bowen & Lawler حيث يوضح Spritzer من خلال دراسته أن غياب إي مدرك من هذه المدركات الأربعة لا ينفي وجود مفهوم التمكين تماماً بل يحرف في معناه فقط، وتضيف حسن،(٢٠٠٤) بأن التمكين هو أحد الأساليب الإدارية الحديثة لإدارة الموارد البشرية التي تساعد على استغلال الطاقات الكامنة لدى العاملين وتحفيزهم ذاتياً بتوفير عناصر معينة في وظيفة الفرد كالمعنى والقدرة والتأثير، هذه الحوافز الذاتية للوظيفة تؤدي إلى إشباع حاجات أساسية لدى الفرد مثل إثبات الذات، مما يحفز على الإبداع والابتكار وتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة، كما عرفه القريوتي و العنزي (٢٠٠٦) بأنه شعور الفرد بالقدرة على التأثير في مجريات العمل وكأنه يعمل لنفسه وليس بصفته أجير، الأمر الذي يقوي لديه روح المبادرة والرغبة في العمل وإطلاق أفضل الطاقات الكامنة لديه مما يساعده على النمو والتطور الشخصي، ويشير أفندي، (٢٠٠٣) إلى أن التمكين هو عملية اعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية واستخدام قدراتهم من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات.

ومن جهة أخرى يعرفه عبد الوهاب، (١٩٩٩) بأنه منح العاملين قوة التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية من جانب العاملين في إدارة المنظمات الذين يعملون فيها وحل مشاكلها والتفكير الإبداعي وتحمل المسؤولية والرقابة على النتائج وهناك اتجاه آخر أتى به (السلمي، ٢٠٠١) يعرف فيه التمكين بأنه منح الصلاحيات للأفراد والمنتاسبة مع خبراتهم ومسؤولياتهم مع استمرار سيطرة الإدارة في نهاية الأمر على الأمور بشكل عام، حيث تقع عليها المسؤولية النهائية في إنجاز المهام وتحقيق الأهداف، ويؤكد (Brilman,2003) على ضرورة تمتع الأفراد الممكنين بالمهارة والخبرة الكافية لأط الماهام، والحرص على تحفيزهم لتقديم أفضل ما لديهم.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا تحديد مفهوم التمكين بأنه نمط تنظيمي يتم من خلاله النقل المتكافئ للسلطة والمسؤولية في غياب عنصر المسئلة المباشرة، مع توسيع مجال إكساب الثقة واعطاء الصلاحيات وحرية التصرف إضافة إلى الدعوة الصادقة للمشاركة في سلطة القرار.

وتستعرض الباحثة أهم النظريات التي ساهمت في تكوين تأثير مباشر على المرأة وقضاياها، لاسيما تمكين المرأة في مسائل التنمية، وتتناول الباحثة هنا النظرية الرأسمالية، حيث دعت لها الحركات الليبرالية، في نظريات التحديث، والنظرية الاشتراكية التي جاءت رداً على النظرية الرأسمالية وأخيراً النظرية الجندرية على النحو الآتي:-

نظرية التحديث Modernization Theory

فيما يتعلق بقضية المرأة فقد رأت هذه النظرية بان المرأة تعاني من الإضطهاد والتبعية والتهميش وعدم قدرتها على الوصول الى المصادر، وعزت السبب في ذلك الى المجتمعات التقليدية البطرياركية التي تعيش فيها المرأة والى الثقافة السائدة التي وصفتها بالتسلطية والسيطرة الذكورية، وادعت هذه النظرية بانها جاءت للتعامل بشكل حساس وجاد مع الإضطهاد الذي تعيشه المرأة في المجتمع البطرياركي عن طريق خروج المرأة من القطاع الخاص(المنزل) الى القطاع العام والمشاركة في سوق العمل والوصول الى المصادر.

نظرية التحديث ومنهج المرأة في التنمية (WID) Women In Development

استجابة لما طرحته نظرية التحديث من اسباب حول تبعية وإضطهاد المرأة ظهر منهج المرأة في التنمية الـ WID ليعمل على تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد ظهر منهج دمج المرأة في التنمية WID في اوائل السبعينيات من القرن المنصرم منطلقا من إفتراض بان المرأة غائبة ومبعدة عن عملية التنمية وعن تفكير المخططين في مجال التنمية، وبان إبعادها لا يؤثر سلبا عليها فقط وانما ينجم عنه فشل مشاريع التنمية (الجابي، ٢٠٠٧).

ويؤكد هذا المنهج على ان وضع المرأة المضطهد جاء كنتيجة لصفات المجتمعات التقليدية من خلال السيطرة والهيمنة الذكورية ويدعو هذا المنهج الى دمج المرأة في التنمية الإقتصادية مع إعطاء أولوية للبعد الانتاجي، فهو يركز على أدوار المرأة الإنتاجية من خلال اتاحة مزيد من الموارد للنساء في محاولة لزيادة كفاءتهن في أداء أدوارهن القائمة، عبر تنفيذ مشاريع تستهدف النساء بشكل خاص تجعلهن منتجات بفعالية عالية، وتعمل على رفع مستوى دخلهن، كما هدف هذا المنهج الى ايجاد مقاعد للمرأة في مؤسسات التنمية الدولية لكي تكون المرأة على مقربة وصلة بخطط ومشاريع التنمية وتعتبر النسوية الليبرالية إحدى أفضل الحركات النسوية الغربية التي تبنت توجهات نظرية التحديث حول أسباب إضطهاد المرأة، وتبنت السياسات التنموية لمشاريع الـ WID (رازم، ٢٠١٠)

وتقوم هذه النظرية على الإفتراض الأساسي بان "جميع الناس من ذكور وإناث متساوون، ويجب عدم حرمان البعض من الفرص المتساوية في كافة المجالات بسبب وجود الجندر" (حوسو، ٢٠٠٨) كذلك تنطلق النسوية الليبرالية من إفتراض مبدأ "العقلانية" حيث تؤكد النسوية الليبرالية بان الرجال والنساء لهم القدرة العقلية ذاتها، ودافعت عن عقلانية النساء إنطلاقا من ان العقلانية تعني: "القدرة على إتخاذ قرار مستقل لتحقيق الذات" ودعت الى تحقيق مجتمع عادل يقدم تعليمًا متساويًا للجنسين، والى

فرص اقتصادية وحرية مدنية متساوية أيضا إنطلاقاً من مبدأ وجود فرق في القدرات العقلية بين الرجل والمرأة (حوسو، ٢٠٠٨).

النظرية التبعية Dependency Theory

في حقل المرأة يرى رواد هذه النظرية بأن تقسيم دول العالم الى دول المركز ودول الهامش قد أضرت وأساعت للمرأة والرجل معاً، وبأن الرأسمالية والطبقة هم أساس الإضطهاد الذي تعاني منه المرأة وليس الثقافة الاجتماعية والبطريكية. وترى بأن الحل يكمن في تصميم إستراتيجية تعمل على إصلاح اللامساواة الناشئة عن هيكلية البناء العالمي. كما ترى هذه النظرية بأن عدم المساواة بين المرأة والرجل هو جزء من الصورة الكبيرة للاقتصاد العالمي والتي أساسها الرأسمالية (الرازم، ٢٠١٠).

ويعتقد أصحاب هذه النظرية بأن تحول المجتمع من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي سيحقق العدالة الاجتماعية وستحل العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال السياسات التنموية للدولة، وفي سياق تنفيذ هذه السياسات ستحل مشكلة استغلال وتبعية المرأة وقد كان التوجه التنموي لنظرية التبعية ذات طابع اشتراكي يقوم على وضع سياسات شاملة وثورية تؤدي الى تغيير بنية وهيكلية المجتمع من خلال إزالة الطبقات. (الرازم، ٢٠١٠).

النظرية النسوية (الجندر)

بناء على ما طرحته النظريات النسوية الرأسمالية والنظريات النسوية الاشتراكية حول الأسباب لتبعية وإضطهاد المرأة، وطرح الحلول لتخليص المرأة من التبعية والقضاء على التمييز تجاهها، وكاستجابة للثغرات الموجودة في كل من منهاجي الـ WID والـ WAD ظهر في بداية الثمانينات من القرن الماضي منهج جديد وهو منظور النوع الاجتماعي والتنمية الـ GAD، الذي يركز على علاقات النوع الاجتماعي كوحدات للتحليل لفهم دور المرأة في عملية التنمية، حيث جاء هذا المنهج ليعبر عن مرحلة حديثة تعكس التحول من سياسة المرأة في التنمية (WID) الى سياسة النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) التي يتمثل هدفها الرئيسي في إزالة حالات التفاوت في الموازين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال كشرط مسبق نحو تنمية متمركزة حول الأفراد بعد ان فشل منهج الـ WID بالنهوض في وضع المرأة وتحريرها من التبعية ضمن سياسة الدمج التي انتهجتها.

فلا GAD تعتمد نهجاً ذا شقين لدراسة المرأة والتنمية، الأول: من خلال البحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، والثاني: من خلال البحث في هياكل السلطة الأبوية والقيم والأفكار التي تحافظ على استمرار تبعية المرأة وعدم المساواة ويؤكد هذا المنظور على إشراك الرجال والنساء معاً في إحداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز فيما يتعلق ببرامج وسياسات

التنمية مع تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة والسيطرة على الموارد، ويعتمد لذلك إستراتيجية تلبية احتياجات الرجل والمرأة معا والإهتمامات الأساسية للفقراء كمجموعات رئيسية في التنمية (ابو غزالة، ٢٠٠٨).

وتسعى سياسة الـ GAD حسب رؤية Goetz الى معالجة مشكلتين رئيسيتين تأثرت بهما المرأة بشكل سلبي، المشكلة الأولى: إعادة توزيع القوة في العلاقات الجندرية، اذ يشدد هذا الأسلوب على تحدي الثقافة الذكورية والامتيازات الإقتصادية والإجتماعية الممنوحة للرجل وممنوعة عن المرأة، والمشكلة الثانية: هي استمرار تهميش المرأة من منظور الأهداف الإنمائية وتوفير الوسائل اللازمة.

وقد رأت النسويات بان استراتيجيات الـ GAD تسعى الى الإقرار بالأدوار الجندرية وعلاقات القوة، مع التركيز على معالجة الاحتياجات الإستراتيجية والعملية للنوع الإجتماعي والاتجاه نحو التمكين كأسلوب للمشاركة، لذلك تعالت أصوات النسويات المطالبة بجندرة التنمية ووضع عدم المساواة على أساس النوع الإجتماعي محور اهتمام التنمية، وبالإضافة الى تركيز هذا المنظور على رسم استراتيجيات تضمن دمج النساء والرجال في عملية التنمية، فانه ركز أيضا على إحداث التغيير في البناء الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي يساهم في استمرارية عدم المساواة بين النوع الإجتماعي وتبعية المرأة وحرمانها من الوصول الى المصادر والتحكم بها ، والتي تقود الى إساءة وضع المرأة وتعظيم مكانة الذكر جسديا وعقليا. ويرى هذا المنهج بان تدريب المرأة وإعطائها القروض ليس الحل لمشاكل المرأة ولا يعمل على تحسين وضعها بالرغم من أنها خطوة أولى نحو تمكينها، ولكن الحل يكمن في تفكيك البناء الذي يدعم دونية المرأة من خلال تغيير وتعديل القوانين والتشريعات التي تدعم ذلك، بالإضافة الى إعادة هيكلة المؤسسات الدينية والسياسية ونظام الفكر والممارسات الإجتماعي (الرازم، ٢٠١٠).

مفهوم التمكين الإقتصادي

ظهر مفهوم التمكين في نهاية الثمانينات، ولاقى إنتشارا في التسعينات من خلال زيادة الإهتمام والتركيز على العنصر البشري، وقد تبلور مفهوم التمكين نتيجة للتطور الحاصل في الفكر الإداري الحديث، فإذا أردنا تأصيل مفهوم التمكين فسنجد ان له دلالة معرفية في القرآن الكريم قبل أن يبرز الكم الهائل من الكتابات في الغرب حول هذا الموضوع، إلا أننا نلمس شحا في الدراسات العربية حول هذا الموضوع، ويعتبر التمكين من المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت بإهتمام بالغ من قبل الباحثين، نتيجة لإرتباطه بمفاهيم أخرى ذات بعد سياسي وإقتصادي وإجتماعي وثقافي إلخ....، إنعكس ذلك على التعريفات المرتبطة به (ملحم، ٢٠٠٦).

إن مسألة التمكين وخاصة تمكين النساء إقتصاديا من أهم المسائل التي يركز عليها العالم أجمع في الآونة الأخيرة، كون المرأة تشكل نصف القوى العاملة بغض النظر سواء في صفوف المتعلمين أم الحرفيين، وإن الهدف من تمكين النساء إقتصاديا هو إدماج المرأة وخاصة الفقيرة أو المعيلة في صلب عملية التنمية وتعزيزها، من خلال الحصول على فرص المشاركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و الثقافية مما يؤدي إلى التحسين المستمر لأوضاع النساء وأوضاع أسرهن على المستوى العام(الدراعمة، ٢٠١٤).

والتمكين الإقتصادي للنساء يعني محاربة الفقر في صفوف النساء، وهذا يقتضي لبناء قدرات النساء عن طريق مساعدتهن على إمتلاك المهارات والقدرات اللازمة في التخطيط والإدارة والإتصال والتفكير الإبداعي وقيادة المجموعات وغيرها، ويمكن القول إننا مكنا المرأة إقتصاديا عندما نلاحظ وجود تقدم وتغيير واضح في المجال السياسي والثقافي والإجتماعي ونسبة مشاركة المرأة في هذه الجوانب (مرايات، ٢٠١٢).

غير أن تعزيز المرأة إقتصاديا يقتضي الإعتراف بقدرات النساء والتعامل معهن على أساس المساواة والإهتمام ببرامج التدريب لرفع مستوى أداء المرأة في كافة المجالات، والإستمرار بها لضمان ديمومة العطاء وكي لا تنقطع الصلة بين الأجيال المؤهلة وتشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية وجمعيات تمكين المرأة إقتصاديا، والمعلوم أن هذه الجمعيات وخاصة الجمعيات(علمية، تعاونية، تسويقية) من أهم عوامل وأسباب تطور المجتمعات وتنميتها وإشراك النساء في صنع السياسات والخطط والتنمية لضمان تحقيق منفعة عادلة للنساء، وضرورة تكاتف الجهود من أجل التأثير على السياسات الأقتصادية. ومن القضايا الملحة لإنشاء الجمعيات التعاونية لغرض التسليف والتوفير هو توفير التمويل اللازم لتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع المدرة للدخل للنساء عامة والنساء الأكثر فقرا و تهميشا في الريف والحضر(مرايات، ٢٠١٢).

وتسعى الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من خلال العمل الدؤوب والمتواصل إلى تنمية وتطوير القدرات والمهارات المختلفة للعضوات المنتسبات فيها، وتشجيعهن على التوفير وتقديم رزمة من الأنشطة لبناء قدرات العضوات، كعقد الدورات المتخصصة لمساعدة العضوة على إدارة مشروعها بالشكل السليم، وتنفيذ ورشات عمل، بالإضافة إلى نظام التوفير الذي تتبعه الجمعيات والذي يساعد العضوات على تنفيذ المشاريع الخاصة بهن، والتي تمول من قبل العضوات أنفسهن من خلال

قيامهن بدفع قيمة معينة كأسهم، ودفعهن للتوفيرات، بحيث تساهم هذه الجمعيات في إحداث التنمية الإقتصادية الشاملة بنظامها المتبع لأنها تعزز النمو المالي والتشغيلي لأموال العضوات، من خلال قيام بالاقتراض من الجمعيات، وتشغيل أيدي عاملة في هذه المشاريع وطرح منتجات جديدة في الأسواق التي تلبى إحتياجات الأفراد وبالتالي تعم المنفعة على عدة أطراف محققة بذلك التنمية الإقتصادية على كافة المستويات(إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٦).

ويعرف التمكين في اللغة العربية يعرف التمكين في معجم المعاني الجامع على أنه مصدر من الفعل (مكن) ويعني السعي لتمكينه من النجاح، أي جعله متمكناً من النجاح ومكن للشيء أي جعل عليه سلطاناً وقدرة(معجم المعاني الجامع، ٢٠١٦).

واصطلاحاً هو التأثير بفعالية في العملية التنموية، وفي ممارسة حرية الإختيار والمشاركة وإتخاذ القرارات، وهو ما يترتب عليه التعاون بين كلا الجنسين من أجل النهوض والخروج من حالة عدم التطور والتخلف(العتيبي، ٢٠٠٨).

وقد أشار السكارنة (٢٠١٠) إلى أن التمكين يشير إلى القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة، وتزيد ثقتهم ويرتفع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسؤولية والقدرة على التصرف لتحسين الأنشطة والعمليات، ويتفاعلون بالعمل من أجل اشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق قيم وغايات التنظيم، وبالتالي لابد من تزويد المرؤوسين بأدوات ووسائل القوة اللازمة لتخطيط أنشطتهم وإتمام عملهم، وأدائه بحيث يصبحون مسؤولين مسؤولية كاملة عنه.

وعرف تمكين المرأة بأنه: تحسين مكانتها في المجتمع، من خلال زيادة مشاركتها في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية، والتي تعتبر أساس النهوض بالمجتمع، كما تهدف استراتيجية التمكين إلى تعظيم دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والتي تزيد من اعتمادهن على أنفسهن(عرفة، ٢٠٠٧).

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD, 2001) التمكين الإقتصادي للنساء أنه قدرة النساء على المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستفادة منها بطريقة تدل على قيمة تلك المساهمات، مساهمات تحترم كراماتهن، وتمكنهن من التفاوض حول توزيع أكثر عدلاً لمنافع التنمية والنمو.

في حين عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه تلك العملية التي تصبح فيها المرأة واعية ومؤثرة في طريقة حياتها، وأن تكسب الثقة بالنفس، والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.

ويعرف التمكين أيضا بأنه دعم الفعالية عند الشخص، من خلال تمكينه من الحصول على إستقلاليته في البيئة المحيطة سواء منظمة أو جمعية أو مؤسسة أو شركة، مع الحرص على التطور في أدائه للاستفادة من خبراته لتطوير أدائه (خضر، ٢٠١٦).

التمكين في الأدبيات الغربية:

وقد أورد سليم (٢٠٠٦) تعريفين للتمكين من مصدرين أجنبيين، فيررى Lawler and Bowen بأن التمكين هو حرية اطلاق القدرات الذهنية والجسدية للشخص، وتعزيز ثقته بنفسه وتنمية مهاراته وقدرته على إتخاذ القرار (ملحم سليم، ٢٠٠٦).

أما ستر (sitrr) فيوضح لنا خمسة مبادئ مستمدة من الأحرف الأولى لكلمة (Empower) وهي: التعليم (Education) والدافعية (Motivation) وضوح الهدف (Purpose) والرغبة في التغيير (willingness to change) ونكران الذات (Ego elimination) (ملحم سليم، ٢٠٠٦)

وعرف Invancevicl التمكين بأنه عملية تعزيز اندماج الأفراد في أعمالهم لاسيما التصميم والتدفق والتفاعلات وصنع القرارات (Invancevich, 1997).

Ritzman & krajewski , فقد خصصا تعريفا للتمكين ركزا فيه على حاجة فرق العمل إليه بما يعني منحهم صلاحية اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة عليها عوضا عن الإدارة (Krajewsk and ritzman, 1999).

وأشار Glnow & Mcshane بأنه الشعور بالسيطرة والفاعلية الذاتية (Efficiency Self) التي تنبثق عندما يمنح الأفراد القوة في التصرف في المواقف التي يواجهونها

(Mcshane, Glnow ,2000).

وعبر عنه Daft ,بأنه منح الأفراد العاملين القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها (Daft, 2001)

التمكين الإقتصادي

يكثر الحديث عن أهمية دور المرأة في التنمية الإقتصادية، وما يحدث في بلادنا يعكس آثار بعض هذه التوجهات التي تدل على أن المرأة الفلسطينية لم تصل بعد إلى الدرجة الكافية من المشاركة، وتشير عدة مؤشرات واقعية إلى أن معدل مساهمة المرأة العربية في قوة العمل ضعيف، وتقدمها يتسم بالبطء، وأن أغلبية النساء تعمل ضمن مجالات محدودة وبذل ذلك على الرغم من مشاركة المرأة ودخولها إلى مواقع العمل إلى أنه ما زال يقتصر دورها على بلوغ أهداف بسيطة وأن المرأة ذاتها لا تزال علاقتها وأعمالها مشدودة إلى أدوارها التقليدية (جبر، ٢٠٠٥).

3.1.1.2 ماهية التمكين والتمكين الإقتصادي

من خلال الإطلاع على تعريفات عدة للتمكين الإقتصادي للمرأة فقد عرفت الباحثة تمكين النساء من دخول سوق العمل، والوصول للمساواة بين الجنسين في كل ما يتعلق بالموارد والنشاطات الاقتصادية، أي إيجاد حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تساعد المرأة على إيجاد مصدر دخل خاص بها، مما يوفر لها مساحة من حرية الإختيار وإتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة، مما يزيد من إعتادها على نفسها ووصولها إلى الإستقلالية الإقتصادية، ورفع وتعزيز مستوى مشاركتها السياسية من خلال حصولها على مقاعد في البرلمان وحققها في التصويت والإنتخاب، بالإضافة لمشاركتها الإجتماعية من خلال إدماجها في مؤسسات المجتمع المدني والمحلي ومشاركتها في العديد من الأنشطة الإجتماعية التي تهدف إلى زيادة الوعي والثقافة لديها، وتعزيز مشاركتها ودورها الإقتصادي الذي يتمثل في إمتلاكها للمشاريع، مما يساهم ذلك في تعزيز إمكانياتها وإدماجها في العملية الإقتصادية والتنموية ورفع مستوى الوعي والثقافة لديها، بالإضافة إلى محاربة الجهل بكافة أشكاله ومحاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة لديها، أي تقوية المرأة في جميع مناحي الحياة لذلك أصبحت عملية تمكين المرأة تشكل سلسلة من الحلقات المتداخلة التي تبدأ من التحفيز والتوعية للمرأة إلى تدريبها، لإيجاد مصدر للدخل الخاص بها عن طريق المشاريع المدرة للدخل أو من خلال المشاركة السياسية والإجتماعية.

أما الباحثة فتعرف تمكين المرأة لمقتضيات هذه الدراسة، بأنه إزالة العقبات والعوائق أمام حصول المرأة الفلسطينية على حقوقها الطبيعية، بهدف جعلها مستقلة ماديا، وإشعارها بالمسؤولية وإكسابها

القدرة على تحملها، إلى جانب تدعيم وتعزيز الروح المعنوية لديها، وخاصة النساء الريفيات كونهن أكثر النساء الفلسطينيات إقصاءاً عن المشاركة في عملية التنمية السياسية والإقتصادية الإجتماعية. ومن حيث نظرة الباحثين للتمكين فقد تمثلت أبعاده في اتجاهات مختلفة، وإن كانت تلك الاتجاهات لم تقود الى تناقضات حادة في تحديد وجهات النظر، ولكنها كانت تعطي تباينات في الرؤى الفلسفية ولعل هذه التباينات ما ألت إليه اتجاهات الباحثين ورواد التمكين في تحديد أبعاد التمكين (الساعدي، ٢٠٠٦).

الرقم	الباحث	السنة	الابعاد
١	Dowen	١٩٩٢	المشاركة بالمعلومات، المعرفة، القوة.
٢	Eccles	١٩٩٣	القوة، الموارد، الحرية.
٣	Horine	١٩٩٥	الحرية، المسؤولية عن النتائج.
٤	Brown	١٩٩٦	الجود، السلطة، الموارد، المعلومات.
٥	Gregorey	١٩٩٦	فريق العمل، الفويض.
٦	Ivancevich	١٩٩٧	فريق العمل، المشاركة بالمعلومات، الهيكل.
٧	Choi	١٩٩٧	الحرية، المسؤولية.
٨	Argyris	١٩٩٨	دعم المنظمة، حرية التصرف.
٩	Rubbins	١٩٩٨	الهيكل التنظيمي، الرقابة.
١٠	Griffin	١٩٩٩	تأهيل العاملين، الرقابة.
١١	Lloyd	١٩٩٩	فرق العمل، الهيكل التنظيمي.
١٢	U gboro	٢٠٠٠	دعم المنظمات، المكافآت.
١٣	Daft	٢٠٠١	الحرية، القوة، المشاركة بالمعلومات.
١٤	Hellriegel et al	٢٠٠١	السلطة، المهارات، الحرية.
١٥	Blanchard et. al.	٢٠٠١	المشاركة بالمعلومات، الحرية، فرق العمل.

المبحث الثاني مؤشرات التمكين الإقتصادي للمرأة

ومن خلال ما أشارت إليه الخاروف في دراستها المقدمة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية "جهد" (٢٠١٣) إلى مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها قياس نسبة أو مدى التقدم في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلالها كما هي موضحة بالجدول التالي:

الجدول (١،٢): مؤشرات التمكين الإقتصادي

مؤشرات التمكين الإقتصادي	الجوانب التي يقاس من خلالها تحقق المؤشر
الملكية (الأصول)	*زيادة حجم ما تمتلكه المرأة من الأصول المادية كالسيارات والأراضي والبيوت ومصادر الدخل. * قدرة النساء على القيام بعمليات الشراء (لمواد وخامات أولية) بحرية وإستقلالية
الموارد المالية	* درجة الوصول الكافي للموارد المالية كالمنح والقروض (التمويل المتناهي الصغر). * مدى التخفيف من حدة البطالة والفقر. * إزدياد درجة قدرات المرأة وتنميتها وتمكينها إقتصاديًا.
التعليم	*إرتفاع نسبة التعليم في صفوف النساء الفلسطينيات *إزدياد فرصة الحصول على وظائف جيدة. *يؤدي ما ذكر إلى إستقلال المرأة ماديا وزيادة تمكينها إقتصاديًا.
التعليم المستمر	*مدى إستغلال النساء للدورات التدريبية وجهود بناء القدرات من أجل تطوير مهاراتهم *مدى تخطي المرأة مجموعة من العقبات التي تحول دون الحصول على التعليم المستمر، مثل رسوم التسجيل المرتفعة.
العمل	*إمكانية وصول المرأة إلى سوق العمل

الفلسطيني. *المساواة بين النساء والرجال في الاجور وتقليل الفجوة بين رواتبهم. *وجود بيئة مساعدة للنساء إلى جانب قوانين العمل. *عدم التمييز في التعيين في الوظائف *حصول المرأة على الترقية في المؤسسات.	
*قوة صنع القرار التي تمتلكها المرأة على مستوى الدخل والعائلة والمجتمع. *وصول المرأة إلى مواقع قيادية وبارزة في الدولة. *إزدياد عدد النساء في مواقع القيادة ومراكز صنع القرار للنساء المتمتععات بالتعليم.	صنع القرار والقيادة
*إزدياد إعتماذ المرأة على الأب أو الزوج وأثره السلبي على تقدير الذات للمرأة الفلسطينية بسبب القيم التقليدية والثقافية. *مدى إنتشار المؤسسات الداعمة للمرأة والتي تعمل على تمكينها على التخفيف من حدة تأثير هذه القيم. *مدى تأثير الظروف السيئة التي تعيشها المرأة الفلسطينية في ظل الإحتلال.	الجوانب الشخصية والذاتية (تقدير الذات)
*مدى توافر قوانين ملائمة تشجع وتمكن النمو الإجتماعي والإقتصادي. *محدودية الفرص التي تتاح للمرأة.	الوضع القانوني والحقوق

معوقات تمكين المرأة

يوجد الكثير من العوامل التي تعمل أو تساهم على إعاقه الجهود المبذولة من اجل تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة بالشكل المطلوب، وتختلف هذه العوامل باختلاف المجتمعات وطبيعتها

وباختلاف الفترات الزمنية وبإختلاف ظروف كل منطقة عن الأخرى ولعل أهم هذه المعوقات أو العوامل:

١- العوامل الإجتماعية

يوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الإجتماعي التي تعيق حركة أو إنطلاق دور المرأة المساند للرجل في كافة جوانب الحياة ومنها:

*وجود مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة بنظر المجتمع، كمهن الخياطة والتمريض والتعليم، بما أن هناك مجموعة أعمال لا يجوز للمرأة أن تعمل بها، وذلك لأن طبيعتها تتعارض مع العادات والتقاليد الإجتماعية الموروثة.

*إنعدام الثقة بقدرات النساء على إدارة المشاريع بشكل ناجح، مما إنعكس ذلك سلبا على قدرة النساء على الحصول على التمويل اللازم لإنشاء أو تمويل مشاريعها الخاصة من مؤسسات الإقراض الصغير والبنوك لتجارية.

*تقييد المرأة بالمساحة المسموح لها أن تتحرك فيها بحيث لا يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بكل حيادية، مما يؤدي إلى تقليص دورها في التنمية على مختلف أشكالها، إدارية، ثقافية، سياسية، إقتصادية(كاظم، ٢٠١٦).

٢- العوامل الإقتصادية والسياسية والهيكلية

تلعب التشريعات والقوانين والإستراتيجيات المعدة دورا بارزا في تمكين المرأة العاملة إقتصاديا، سواء في رفع مستوى تمكينها أم في إنخفاضه، ومن خلال الإطلاع على الظروف والأوضاع الحالية التي تعيشها بلادنا، نجد أن هناك مجموعة من العوامل السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على تمكين المرأة إقتصاديا وهي:

١- سياسة الإحتلال الإسرائيلي الغاشم التي تحول دون تحرك المرأة بالطريقة الصحيحة والتي تقيد حريتها بالحركة والإنتقال لذرّاع أمنيّة.

٢- ضعف دور الحكومة في إقرار السياسات المتعلقة بالمرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة.

٣- ضعف فاعليّة النساء في المنظمات النسائيّة تشكل عقبة إضافية تحول دون دعم التوجه نو التمكين الإقتصادي للنساء العاملات، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية وهي:

١- قلة الموارد الماليّة، حيث أن الدعم الذي تتلقاه المنظمات زهيد جداً، لذلك يجب بناء إستراتيجية واضحة ومستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.

٢- الأزمة الإقتصادية العالميّة أبرزت المزيد من العوائق التي تحول دون تمكين المرأة، مثل تباطؤ التدفق النقدي وإنخفاض الطلب على الصادرات.

٣- الوضع الإقتصادي الفلسطيني المتردي، وذلك بسبب إرتباطه بالوضع السياسي الغير مستقر

٤- ضعف الوعي بأهمية التمكين الإقتصادي للمرأة ومفهومه الحقيقي لدى المنظمات، والقدرة على التوجه إلى مختلف الشرائح النسائيّة وخصوصاً المرأة الريفيّة.

٥- ضعف الإتصال والتفاعل وتبادل الخبرات مع الاطراف المختلفة ذات الخبرات.

٦- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائيّة وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدرّبة(كاظم، ٢٠١٦).

٣ المعوقات الشخصية

هي المعوقات المرتبطة بالمرأة ذاتها وتتضمن مجموعة من العوامل تتمثل في :

١- ضعف قدرة المرأة على تنظيم وقتها.

٢- خوفها المستمر من الفشل.

٣- خوف المرأة من المسؤولية الاجتماعية التي قد تثقل كاهلها و بالتالي تعدل المرأة عن الخروج من المنزل والبقاء خارجه لساعات طويلة.

٤- عدم رغبتها في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية.

وعلى الرغم من إتفاق جموع الباحثين أن هناك معيقات لمشاركة المرأة الفعالة في أنشطة المجتمع المختلفة وترتبط هذه المعيقات بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية، ألا أن هناك معيقات شخصية لدى المرأة وتصورها حول قدراتها وأدوارها، وهذا الشيء هو ما يحول دون أن تستفيد المرأة من الفرص التي قد تتاح لها من مشاركات رسمية ووصولها إلى المكانة القيادية، كالفرص التي أتاحتها التشريعات والقوانين ومن المشاركة، إلى أن المرأة لم تستفيد بالقدر الواجب توفره، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص(كاظم، ٢٠١٦).

المبحث الثالث: تجارب عالمية في مجال تمكين المرأة

يظهر تاريخ الفكر الإقتصادي أن ظهور نظام التمويل الصغير في البدايات منذ عقود طويلة من الزمن، فقد كانت نوادي التوفير والتسليف وجماعاتها هي أول أشكال هذا النظام إنتشارا على مستوى العالم كما تشير ماري كويل في دراستها (Griffin, 2008).

أما بالنسبة لأول تعامل بمفهوم التمويل الصغير فقد ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر، حين نظم فردريك رايسفين الفقراء والمزارعين في جمعيات التوفير والتسليف، تلاه جوناثان سويفت (Jonthan Swift) الذي قام بإنشاء صندوق أطلق عليه إسم صندوق القروض الإيرلندية، الذي يقوم بتقديم قروضا للفقراء والمزارعين الذين لا يمتلكون أي ضمان مالي كافي للتعامل مع الأنظمة الرسمية والبنوك(Onyango, 2011).

تجربة اليابان

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنساء، واحدة من أغنى التجارب العالمية، وهي بمثابة نموذج يمكن ان يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة، والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى وكانت

أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الهادفة الى تعزيز قدرات المرأة وتميئتها ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة المتعلقة بالمرأة بالشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات ، وفي عام ١٩٩٩ تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية ويتم ذلك من خلال:

- ١- إعداد البرامج تدريبية وإدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة.
- ٢- قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.
- ٣- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
- ٤- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفير نظام ضريبي يشجع على الإستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
- ٥- وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى إعتداد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلا من إستيرادها من الخارج، وقد عملت الحكومة اليابانية على التشجيع على المشاريع الكبيرة كأداة للتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال (مكي، ٢٠١٥).

التجربة

التجربة الكاريبية"، حيث تبنت الحكومة الكاريبية هذه الآليات في المراحل الأولى لإنشاء الآليات الوطنية بعد مؤتمر مكسيكو سيتي ١٩٧٥. وتقيم الكاتبة هذه التجربة على أنها كانت تجربة فاشلة بسبب عدم توفر قناعة لدى الدولة بضرورة ربط الحاجات العملية للمرأة بالحاجات الإقتصادية

والسياسية والثقافية والقانونية. إضافة الى تبني هذه الآليات لمنهاج الـ WID الذي يسعى الى تلبية حاجات عملية للمرأة دون خلخلة النظام وإعادة هيكلة المؤسسات الذكورية، وكذلك التزام المنظمات النسوية والنساء في مواقع صنع القرار بفكرة إقامة هيكليات مؤسسية تتعامل مع قضايا تؤثر في المرأة دون إحداث تغيير في بنية وهيكلية المؤسسة. (رازم، ٢٠١٠)

تجربة بنغلاديش

تعتبر تجربة "بنك الفقراء" هي أولى واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها الدول، وتعتبر أول تجربة حقيقية للتمويل الصغير في العصر الحديث التي نفذها الدكتور محمد يونس في بنغلادش، فقد قام بإنشاء بنك غرامين (باللغة المحلية: بنك القرية أو بنك الفقراء) عام ١٩٧٦م وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً ليساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية بعد المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها البلاد عام ١٩٧٤م وقد حصل الدكتور محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦م على جهوده في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات النامية، ويعتبر محمد يونس أبا التمويل الصغير، وتقوم فكرة بنك الفقراء أساساً على منح الفقراء وخاصة النساء باعتبارها هي الفئة المهمشة قروضا متناهية الصغر لعمل مشاريع صغيرة يتكسبون منها ويسددون ديونهم على أقساط، وقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات التي منحها البنك نسبة ٩٥%، حيث يقوم البنك على مبدأ أن "التوظيف الذاتي للفقراء وخاصة النساء بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة أساس لعملية التنمية"، وكذلك مبدأ "ساعد الناس كي يساعدوا أنفسهم"، ويقوم على فكرة الارتقاء بالفقر ومساعدته على بناء نفسه وتنمية حياته، وأكد محمد يونس أن التوظيف الذاتي للنساء هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمعات، ولتحسين مستويات الأسر الفقيرة، وأنه بالدرجة الأولى يجب تحسين وضع النساء داخل ومن خلال تطوير مهارتهن وتنمية قدراتهم على القيام بالعمل المنتج (عبد العال منى، ٢٠١٦).

وقد شجع نجاح تجربة بنك غرامين على إنتشار الفكرة في باقي دول العالم، مثل أميركا اللاتينية، التي أنشأت بنك القرية وظهرت في أندونيسيا عن طريق بنك راكيات، وحتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية . وإنجلترا تبني فكرة التمويل الأصغر (United Nation, 2005).

تجربة لبنان في دعم وتمكين المرأة من خلال البنك اللبناني للتجارة وتمكين المرأة

شهدت بيروت حدث بالغ الأهمية في ٢٠ آذار عام ٢٠١٢، حيث أطلق رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني السيد موريس صحنوي والمدير العام للبنك مبادرة دعم قدرات المرأة، تكريسا لإنضمام البنك كأول بنك في لبنان والمنطقة إلى التحالف المصرفي العالمي للنساء، وتوقيع الإتفاقية الخاصة الصادرة للنساء عن الأمم المتحدة، بدعم قدرات المرأة وطموحاتها وتعزيز دورها في التنمية كشريك إستراتيجي يمثل نصف المجتمع، ومن الجدير بالذكر أنه عام ٢٠١١ عمل فريق الخدمات الإستشارية لمؤسسة التمويل الدولية مع البنك اللبناني للتجارة لتصميم خدمات مالية ومنتجات مصرفية موجهة إلى الشركات الصغيرة التي هي المفتاح للنمو الإقتصادي والتي في الغالب تكون مملوكة من قبل النساء، والتي تضمنت زيادة مشاركة المرأة في الإقتصاد ومن شأنها المساهمة في رفع مستوى النمو الإقتصادي حيث فتحت هذه المبادرة للمرأة فرصا مناسبة لإطلاق مواهبها وتحقيق كيان مالي مستقل لها والذي يمثل أحد الأوجه الحيوية لمبدأ تكافؤ الفرص والذي حقق أقصى إستفادة لنصف المجتمع، وساهم بفعالية ورفع المستويات المعيشية للأسر وبالتالي ساهم في النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، وقدم البنك دعما للنساء المقترضات وصاحبات المشاريع وقدمت لهم البرامج التدريبية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجال الأعمال والتكنولوجيا الحديثة وقنوات التمويل المناسبة، بالإضافة لذلك قام البنك بإطلاق موقعا جديدا يتميز بخصوصيته النسائية والمستقلة كمنبر تفاعلي للتواصل الإجتماعي وتبادل الأفكار والخبرات بين النساء وإقتراح حلول مناسبة للمشاكل المهنية أو العملية التي تتعرض لها المرأة وعرض تجارب نساء الأعمال وتكريمهن بحيث تم منح أول جائزة مصرفية سنوية في لبنان لأفضل مشروع مدار من قبل المرأة وذلك تحت إشراف لجنة حكام خاصة ومستقلة. (مجدلاني، ب.ت).

المبحث الرابع: دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الإقتصادي للمرأة في فلسطين

١,٤ أهمية الجمعيات التعاونية النسوية

أن العمل الإنتاجي مقياس لحضارة المجتمعات وتقدمها، خاصة وأن القوى البشرية تمثل أهم عنصر في عناصر الانتاج للدولة، وقد استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى أن تبني قاعدة قوية من خلال تطوير القوى البشرية في الانتاج وتوجيهها، لذلك فإن الانتاج يمكن أن يتحقق من خلال توظيف برامج الأسر المنتجة، وحيث أن الدولة والقطاع الخاص لا يستطيعان وحدهما تأمين وظائف تغطي كافة الشباب والشابات، فأن التعاونيات النسوية تلبي طموح النساء وتمكينهن في المجال الإقتصادي والإجتماعي، وهنا تنبع أهمية انشاء تنظيم للنساء العاملات في الحرف المختلفة، خاصة اليدوية للحفاظ على المرأة ودورها كعنصر منتج في المجتمع بجانب الرجل، بالإضافة إلى دورها وعملها في حماية الأسرة، إن تعاونيات التوفير والتسليف أسهمت وبشكل فعال في عملية تقوية وتمكين النساء العضوات فيها، والدليل على ذلك يتمثل في زيادة عدد النساء اللواتي يساهمن في الدخل العائلي من خلال المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل ومن خلال الإنتاجية المدرة للدخل، والتي يدرنها بأنفسهن، بحيث تتجلى مساعدة الجمعيات للنساء وبخاصة جمعيات التوفير والتسليف في أربعة أوجه وهي :

- ✓ المساعدة على توفير مصدر دخل مستقل خارج إطار المنزل.
- ✓ تساهم الجمعيات النسائية في تعرض النساء لأفكار جديدة، وقيم إنتاج وعمل ودعم إجتماعي والذي من شأنه أن يعزز ويجذر التأكيد على حقوقها.
- ✓ إن توفر الفرص للنساء لإدارة مشاريع وإتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمصادر المادية يعزز الشعور بالمكانة والقيمة في عيون أزواجهن، وبالتالي يعزز العلاقة التبادلية بينهما.
- ✓ يعتبر التوفير أو الإدخار بالنسبة للنساء هو قيمة إلترام تحظى بالتقدير الهام لمجموع النساء(سعد، ٢٠٠٧).

٢,٤ دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الإقتصادي للمرأة في فلسطين

تعتبر التعاونيات وعاء ومدخل للعمليات التنموية، ويمكن أن تكون عاملا مهما للتطوير وطريقا يمهد للنمو الاجتماعي والإقتصادي في البلاد، وكما أشار (العتيبي، ٢٠١٢) في دراسته التي تتمحور حول دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي أنه في ظل الظروف السياسية والإقتصادية الراهنة والتي تعيشها المنطقة العربية من حالة تبعية للغرب أنها بحاجة إلى واحدة مثل تلك التعاونيات والتي تساعد بالدرجة الأولى الفئات المهمشة والمناطق الريفية والتجمعات البدوية، لما لها من دور كبير ممكن أن تؤديه في مجال تطوير القوى الإنتاجية، ويمكن أن تكون التعاونيات بإعتبارها جزء من الأبنية المؤسسية في المجتمع عاملا مؤثرا في الانتاج والإنتاجية، فهناك علاقة طردية بين الجمعيات التعاونية والإنتاجية أي كلما زاد عدد الجمعيات التعاونية وتحسن اداؤها زادت الإنتاجية، وتزداد أهمية الجمعيات التعاونية يوما بعد يوم بسبب الظروف والأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتي في الواقع تزداد سوءا يوما بعد يوم بسبب سياسات الإحتلال الغاشم الهادفة إلى تدمير أي قاعدة أو بنيان يمكن لها ان تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وبسبب تلك القيود المفروضة على شعبنا يواجه قطاع العمل التعاوني الفلسطيني كباقي القطاعات في المنطقة بعض الصعوبات التي تعيق عمله، رغم أنه حقق العديد من النجاحات في جوانب مختلفة، إلا أنه في حال لو كان ذلك القطاع يمتلك الحرية الكاملة لأطلق العنان والإزدهار والتطور بشكل أكبر مما هو عليه الآن(سليمان، ٢٠٠٤).

فالتعاونيات بطبيعتها منظمات اقتصادية طوعية، ذات انتشار نوعي وجغرافي واسع، وتسعى لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وعلى أساس مشاركتهم على كل المستويات، وإعتمادا الامكانيات الذاتية لهم وهي تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في أوساط الشرائح الاجتماعية المختلفة، حيث يتحقق ذلك من خلال التعليم والممارسة الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار وفي التكامل في العملية الانتاجية(العتيبي، ٢٠١١).

وقد إختارت الأمم المتحدة العام ٢٠١٢ أن يكون العام الدولي للتعاونيات، والهدف من هذا الاختيار هو زيادة وعي الرأي العام بالإسهامات الكبيرة للتعاونيات في مجالات خفض معدلات الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق التكامل الاجتماعي وكذلك تسليط الضوء على مظاهر قوة التعاونيات كنموذج بديل للعمل الاقتصادي ولدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية(موافي، ٢٠١٣)

فالتعاونيات هي مؤسسات اقتصادية (إنتاجية أو خدمية) مستقلة ويملكها المشاركون بها، هؤلاء المشاركون هم إما مستهلكون أو منتجون أو عمال أو خليط من هذه الفئات، وتلبي المنشأة أو الجمعية التعاونية بعض احتياجات المشاركين بها، ويأتي رأس المال المستثمر في المنشأة من المشاركين فيها أو من جزء من عائداتها يحتجز لأغراض التوسع والتطوير، ويزداد أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية من خلال القيام بالأدوار التالية في إطار عملية التنمية المستدامة وهي:

* زيادة الإنتاج وتحسين مستوى العمل والمعيشة لأعضائها، وتقديم الخدمات الضرورية في منطقة إختصاصها، ونشر الوعي التعاوني بين أعضائها وحثهم على النشاط في الأعمال المشتركة وتأهيلهم وتدريبهم بما يحقق أهداف التعاون، وغرس وتنمية حب المساعدة المتبادلة بينهم.

*المساهمة الفعلية في تطوير التنمية الإقتصادية والإجتماعية للوطن.

*العمل على إيجاد وتنمية العلاقات التعاونية بين المواطنين في منطقة نشاطها التعاوني، وتنمية الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية لأعضائها وتشجع التعامل معها بكافة الوسائل المتاحة.

*رفع مستوى المزايا لأعضاء الجمعية التعاونية.

*الدفاع عن حقوق أعضائها إتجاه الغير.

*العمل على تحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لأعضائها، بتنظيم جهودهم وفقا لنوع النشاط.

*تنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها طبقا لحاجة أعضائها أو لتمويل أنشطتها (وزارة العمل، ٢٠١٢).

ولا يقتصر دور التعاونيات على تنمية القدرات المادية للمجتمعات الفقيرة، و إخراجها من حالة الفقر إلى وضع يسمح لها بالاعتماد على الذات ورفع مستويات معيشتها وإنما، هي تسهم أيضا في تطوير الروابط الإنسانية المباشرة بين أفراد المجتمع وتقوية قيم التعاون، وهي تبث في الناس شعورا بالأمان المتولد عن سيطرتهم المباشرة على عناصر مهمة من حياتهم اليومية مثل العمل(العتيبي، ٢٠١١).

فزيادة القول من وجهة نظر الباحثة تتلخص بأن التعاونيات نمط ناجح لتحقيق التنمية المستدامة والمقصود بها تنمية نتوقع لها أن تستمر في التطور بدلا من الركود أو التدهور، إضافة إلى ذلك فالتعاونيات تتميز بقدر عال من المرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية مقارنة بأنماط الاستثمار الأخرى، ومن اسباب هذه المرونة أن التعاونيات تعتمد على توفير إحتياجات أعضائها وهم يديروها بأنفسهم، فالتعاونيات تركز على التمكين من مختلف الجوانب وخاصة الجانب الإقتصادي، وتمكن مختلف الفئات الإجتماعية المهمشة وفي مقدمتها المرأة.

المبحث الخامس: اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

1.3.2 جمعيات التوفير والتسليف

هي تجمعات تعاونية مرخصة ذات شخصية إعتبارية ومالية وإدارية مستقلة، تمول وتدار من قبل اعضاءها، تمارس نشاطي التوفير والتسليف الى جانب النشاطات التنموية الأخرى، تهدف الى تنمية الفئات المهمشة في الريف الفلسطيني وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، معتمدة على قوانين ومبادئ وأخلاقيات التعاون المعمول بها، وتقتصر على تقديم خدماتها لصالح أعضائها (إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، دليل التعريف بالإتحاد، ٢٠١٦).

إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف: هو مظلة أنشئت عام ٢٠٠٥، بعد انتشار التجمعات النسوية التعاونية التي هدفت الى تحسين الوضع الاقتصادي، وتمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا وخصوصا المرأة الريفية، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة وتفشي الفقر والبطالة بشكل كبير في الاراضي الفلسطينية.

ويتألف الإتحاد من الجمعيات المؤسسة له والجمعيات التي تتقدم بطلب انتساب من حين لآخر وفقا لاحكام النظام الداخلي للاتحاد، وحسب الاحصائيات المتوفرة حتى منتصف عام ٢٠١٦ يضم الاتحاد في إطاره ١٢ جمعية تعاونية للتوفير والتسليف في كافة محافظات الضفة، وتغطي (٢٠٣) موقعا وقرية فلسطينية، وتضم في عضويتها (٦٠٢٢) عضو/ة، وتشكل النساء ٩٠% من مجمل العضوية، (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٦).

2.3.2 دور إتحاد جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة الفلسطينية

إنطلقت فكرة التوفير والتسليف من قبل مجموعة من النساء الريفيات بنهاية عام ١٩٩٩م، والتي نبعت من خلال إحتياج النساء الريفيات لإيجاد مصادر دخل ثابتة للمساهمة في إعالة أسرهن، وتحسين مستوى معيشتهم، وقد بدأ برنامج التوفير والتسليف بالتطور والإنتشار كونه الفكرة الرائدة والمتقدمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتي تتلائم وإحتياجات المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال توفيره لخدمات الإدخار المختلفة، ومحفظته الإئتمانية المتميزة ذات النمو المتسارع والمعتمدة على حجم التوفيرات الذاتية لعضوات الجمعيات من النساء الريفيات، وإتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف هو إتحاد تعاوني تأسس وسجل رسميا في وزارة العمل الفلسطينية بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٥، وقد تم إنشاؤه لتقديم الدعم وتوفير المظلة القانونية لجمعيات التوفير والتسليف الفاعلة على مستوى الوطن، مع العلم كما ذكرنا سابقا أن فكرة التوفير والتسليف إنطلقت من فكرة مجموعة من النساء الريفيات نهاية عام ١٩٩٩م (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٦).

ويمثل الإتحاد إطارا قانونيا تعاونيا يضم في عضويته إثني عشر جمعية تعاونية للتوفير والتسليف منتشرة في كافة محافظات الضفة الغربية، وتغطي (١٥٢) موقعا وقرية فلسطينية وتضم في عضويتها (٤٣١٩) عضو/ة وتشكل النساء ٩٠% من مجمل العضوية، وبما أن النساء هن الأكثر تهميشا وإستبعادا في مجتمعنا، كما ويخضعن لشروط إجتماعية مشددة من حيث الحركة والإطلاع والمشاركة والإبداع، بالإضافة إلى أن النساء الريفيات هن الأكثر إقصاءا عن المشاركة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، نتيجة لإرث الثقافة الأبوية، إضافة لمعوقات الإحتلال وخصوصا فيما يتعلق بالحركة والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، فإن مسألة تمكين المرأة من الوصول للمصادر وتملكها والسيطرة عليها ومنحها للبدء بمشروع إقتصادي يوفر لها ولأسرتها مصدر دخل هو خطوة أساسية نحو مشاركة فاعلة للمرأة الريفية في الحياة العامة، وبالتالي في عملية التنمية بشكل عام وفيما يلي جدول توضيحي يبين عدد المواقع للجمعيات التي تقع تحت مظلة الإتحاد وعدد العضوات النشطات حتى نهاية شهر أكتوبر عام ٢٠١٨ وهي كما في

الجدول رقم (١).

جدول توضيحي لعدد المواقع للجمعيات التي تقع تحت مظلة الإتحاد وعدد العضوات فيها وهي كالآتي:

الجدول (٢,٣): لعدد المواقع للجمعيات التي تقع تحت مظلة الإتحاد وعدد العضوات فيها

المحافظة	عدد المجموعات	عدد العضوات النشاطات
جنين	21	600
طوباس	7	212
طولكرم	17	208
قلقيلية	9	277
نابلس	17	682
سلفيت	16	164
رام الله	18	647
القدس	17	648
أريحا	3	172
بيت لحم	15	401
الخليل	١٢	٣٠٨

(المؤشرات المالية لجمعيات التوفير والتسليف في الضفة الغربية، أكتوبر ٢٠١٨).

رؤية الإتحاد:

بناء مستقبل أفضل للفئات المهمشة إقتصاديا خصوصا في الريف الفلسطيني، قائما على مبادئ وأخلاقيات العمل التعاوني وتطوير مهارات وقدرات تلك الفئات بالتعاون مع الآخرين من أجل بناء مبادرات ريادية تخدم مصالحهم (الخطة الإستراتيجية لإتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٨-٢٠٢٢).

رسالة الإتحاد:

نحن إتحاد طوعي تعاوني ديمقراطي غرضه تمثيل وحماية مصالح أعضائه الممثلين بجمعيات التوفير والتسليف التعاونية محدودة المسؤولية في فلسطين من خلال بناء قدراتها المؤسساتية والبرامجية وتحسين البيئة القانونية التي تعمل بها (الخطة الإستراتيجية لإتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٨-٢٠٢٢).

الفئة المستهدفة:

الفئة المستهدفة المباشرة للإتحاد هي جمعيات التوفير والتسليف التي تستهدف الرجال والنساء من الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود بالأخص في الريف الفلسطيني(الخطة الإستراتيجية لإتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٨-٢٠٢٢).

خدمات الإتحاد:

أسس إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من أجل أن يكون تلك المظلة التي تقع تحت إشرافه ورقابته مجموعة من جمعيات تنمية المرأة الخاصة بالتوفير والتسليف والمقصود بتحت إشرافه ورقابته أي إشراف الإتحاد الإداري والمالي وتقديم العديد من الخدمات التي تساهم بداية في تمكين المرأة إقتصادياً ولمساعدة الجمعيات على النهوض بواقعها وتعزيز دورها وزيادة مشاريعها وتحسين أدائها المالي من خلال مجموعة من الخدمات التي يقدمها الإتحاد وهي:

- ✓ بناء قدرات الجمعيات المالية والإدارية.
- ✓ توفير نظام معلومات خاص بالجمعيات الأعضاء.
- ✓ التشبيك والترويج وتمثيل الجمعيات محليا وإقليميا وعالميا.
- ✓ الضغط والمناصرة للتأثير على السياسات والتشريعات.
- ✓ بناء قيادات الجمعيات التعاونية.
- ✓ الرقابة والتدقيق على الجمعيات التي تقع تحت مظلة الاتحاد.
- ✓ تطوير وتقديم خدمات ومنتجات جديدة.
- ✓ الوساطة المالية.
- ✓ تجنيد التمويل.
- ✓ رسم السياسات الإقراضية والإئتمانية المثلى لعمل الأعضاء.

الأهداف الإستراتيجية للإتحاد هي:

ركزت الخطّة الإستراتيجية للإتحاد على جميع الجوانب التي تهدف الى النهوض بواقع الإتحاد الحالي وواقع الجمعيات التي تقع تحت مظلته، وتحسين دورهم وأداءهم من خلال مجموعة من الأهداف رسمت ووضعت موضع التنفيذ من أجل تعزيز دور المرأة الفلسطينية وتمكينها إقتصادياً،

ليس فقط من أجل النهوض بواقع المرأة الفلسطينية، بل من أجل النهوض بواقع مجتمع بأكمله،
والأهداف الإستراتيجية للاتحاد هي :

١. تطوير الأداء المالي لجمعيات التوفير والتسليف (المحافظ والأوعية الإيداعية).
٢. تعزيز النمو المالي والتشغيلي لجمعيات التوفير والتسليف والوصول إلى الإستدامة المالية من خلال:

- ✓ تحسين جودة المحفظة.
- ✓ تعديل نسب الفائدة للسيولة الممنوحة للجمعيات بحيث تغطي تكلفة الأموال من جهة وتكون منافسة لسعر الفائدة في السوق من جهة أخرى.
- ✓ إيجاد مشاريع مدرة للدخل.
- ✓ تقديم خدمات مدرة للدخل (دراسات ، تدريبات).
- ٣. الرقابة المستمرة وتقليل المخاطر من خلال :
 - ✓ تحديد جهة المخاطر ووضع الإجراءات لمنع حدوثها.
 - ✓ التواجد المستمر مع الجمعيات والأعضاء.
 - ✓ تعديل إجراءات الإقراض الحالية.
- ٤. إيجاد مشاريع مدرة للدخل من خلال :
 - ✓ دراسة الجدوى من مشاريع مدرة للدخل .
 - ✓ إيجاد ممولين لتمكين الاتحاد من الدخول في مشاريع مدرة للدخل مع الجمعيات الأعضاء أو مع مؤسسات محلية.
 - ✓ إيجاد ممولين لتمويل صندوق ضمان القروض يدار من قبل الاتحاد ويغطي مصاريفه التشغيلية من إشتراكات الجمعيات مقابل خدمات ضمان القروض.
- ٥. استكمال الهيكل التنظيمي للاتحاد من خلال :
 - ✓ خلق دائرة تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من النظام المعلوماتي لبيعه للجمعيات التعاونية بهدف تحقيق إيراد دوري.

✓ خلق دائرة الدراسات وتجنيد الأموال تكون مهمتها عمل دراسات مهمة لقطاع التعاونيات يتم بيعها للجهات المعنية، كما و تقديم المقترحات للممولين لحصول على تمويل لمشاريع تفيد الجمعيات التعاونية وتغطي المصاريف التشغيلية للاتحاد.

٦. تعزيز حضور التنظيمات التعاونية في الحياة العامة. (الخطة الإستراتيجية لإتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٨-٢٠٢٢).

الدور البارز الذي يلعبه إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة الفلسطينية

*ساعد إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف على بناء القدرات المالية والإدارية للجمعيات التي تقع تحت مظلته التي بدورها ساهمت في تمكين المرأة إقتصاديا

*يوفر الإتحاد برنامج إقراضي للجمعيات، من خلال علاقة الإتحاد مع الجهات المانحة والممولين، في حال إحتياج أي جمعية من الجمعيات الأعضاء لذلك، فتقوم الجمعية بتقديم التمويل للمنسبات على هيئة قروض، مما يساهم في تمكين المرأة إقتصاديا.

*ينفذ الإتحاد التدريبات المختلفة، الإدارية والمالية وإدارة المشاريع والعمل التعاوني للعضوات.

*ينفذ الإتحاد ورشات عمل لتأهيل وتدريب أمينات الصناديق في المواقع والهيئة الإدارية للجمعية لتمكينهن من إدارة ومتابعة الأمور للجمعيات بكفاءة.

*يوفر الاتحاد نظام محاسبي لمعالجة الأمور المالية للجمعيات وتوثيق الحركات المالية.

*يستخدم الإتحاد مواقع التواصل الإجتماعي للربط والشبك بين الجمعيات الأعضاء من خلاله.

*شكل الإتحاد ولو بشكل بسيط وسيلة للضغط على السياسات والتشريعات من أجل نصرة المرأة ودعمها.

*رسم الإتحاد السياسات الإقراضية والإئتمانية المثلى لعمل الأعضاء والمنسبات في الجمعيات.

*يقدم الإتحاد خدمات ومنتجات جديدة فيما يتعلق بأنظمة أو برامج التوفير والتسليف بشكل مستمر.

*التواجد المستمر للإتحاد بجانب جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف ساهم بشكل كبير في نجاح الجمعيات وتمكين المرأة الفلسطينية.

٢,٢ الدراسات السابقة

سيتم خلال هذا الفصل عرض الدراسات السابقة التي تناولت دور التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع، للاستفادة منها في هذه الدراسة، سواء من ناحية الطريقة التي اعتمدتها الدراسة السابقة والإجراءات التي اتبعتها، أو من خلال الاستفادة منها في أهداف الدراسة وطريقة دراسة متغيرات الدراسة، وتقسّم الدراسات التي تم تناولها الى ثلاثة أقسام:

1.2.2 الدراسات المحلية

دراسة (نجم، ٢٠١٣) بعنوان "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ، وإلى معرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسة التنموية ، والكشف عن مدى إختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة بإختلاف متغيرات الدراسة ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما إستخدمت أسلوب تحليل تحليل المحتوى للخط الإستراتيجي والتقارير السنوية لثلاث سنوات مضت ، وتكونت عينة الدراسة من ١٠ مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه تتفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الإجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الإقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي كما توصلت الباحثة إلى أنه لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة بإختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة والخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية ، وأوصت الدراسة إلى دعم إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية والتي تهدف إلى تمكين المرأة والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس ووهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى

تفعيل الشراكة بينها لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.

دراسة (السالموطي، ٢٠٠٧) بعنوان " دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة "

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر تجاه تمكين المرأة، من حيث حجم الجمعيات الأهلية والنسائية وحجم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية المختلفة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم و تمكين المرأة ومشاركتها، قلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف خدمة المرأة، وقلة البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتنمية وعي المرأة بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بما يحقق تمكينها دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية.

2.2.2 الدراسات العربية

دراسة (سليمان، ٢٠٠٤) بعنوان "دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية"

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات الجمعيات النسائية في تمكين المرأة في المشاركة في الحياة العامة وأهم المعوقات التي تحد من هذه الإسهامات، وحددت الدراسة تمكين المرأة في أربعة مجالات هي: مساعدة المرأة على ممارسة حقها السياسي، واتخاذ القرار داخل أسرتها ومجتمعها، والمشاركة في المشروعات التنموية للنهوض بالمجتمع وزيادة معارف وعي المرأة عن مجتمعها، استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وأعضاء مجلس الإدارة وعددهم (٢٠) عضوة وبالعينة من العضوات المستفيدات من الجمعية وبلغ عددهن (200) عضوة في جمعيتين أحدهما في الريف والأخرى في الحضر، وكانت أداة الدراسة استمارة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: وجود علاقة

قوية بين دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة بالعمل الذي يتلاءم مع مهاراتها، وتنمية مهارات العمل لديها، وكان ذلك أكثر وضوحاً في الريف من الحضر، ووجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المرأة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها إتجاه الأسرة ومن خلال استخراج البطاقات الانتخابية والمشاركة في التصويت للانتخابات والانضمام للجمعيات.

دراسة (رحمان و سلطان 2012, Rahman& Sultana) بعنوان "تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية - دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت، في مقاطعة حيدر أباد"

هدفت الدراسة للتعرف لمدى مساهمة جمعية (Shri Mahila Griha Udyod Lijjat Papad) في "تمكين المرأة" وهي منظمة دولية أنشئت في عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل أي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، تكونت عينة الدراسة من (٦٩) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد، استعانة الدراسة بأداة الاستبانة المنظمة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انها أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من ٣٥٠ من الأميات وشبه الأميات، اذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٨) بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة باعتبارها إحدى المداخل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة لإحدى الجمعيات الأهلية المركزية ذات الفروع في بعض المحافظات، والتي ركزت اهتمامها بتمكين المرأة المعيلة في المناطق

العشوائية، وهي جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة.

دراسة (عبد الجواد، ٢٠٠٩) بعنوان "استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجية التمكين، والكشف عن (من النساء المعيلات المستفيدات من جمعية السلام بالمنصرة وهي إحدى الجمعيات التابعة للشؤون الاجتماعية، وكانت أداة الدراسة مقياس المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة والمنهج المستخدم هو المنهج شبه التجريبي للتجربة القبلية والبعدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدى أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية، وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها، وتوفير عوامل الاستقرار وكذلك ظهور تحسن في المفاهيم المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية لدى المرأة المعيلة من خلال إقامة شبكة علاقات إيجابية تتصل بالمجتمع وتمكينها من ريادة أسرتها كذلك ساهم برنامج التدخل المهني من التخفيف من حدة الضغوط البيئية.

دراسة (الخاروف والحديدي، ٢٠١١) بعنوان "مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية"

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة استمارة لـ (١٧٠) مشاركة في المشروع، وتوصلت الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (٥٠ %) واجتماعياً

بنسبة (٨١ %) مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

٣,٢,٢ الدراسات الأجنبية

دراسة (جولجو و ود، Wood، Jogulu، 2007) بعنوان "دور نظرية القيادة في رفع مكانة المرأة في الإدارة"

هدفت إلى تسليط الضوء على نظريات القيادة ودورها في تعزيز مكانة المرأة من أجل ممارسة أدوارها القيادية والإدارية باستخدام أساليب القيادة التحويلية والقيادة التفاعلية، وأظهرت الدراسة عدة نتائج كان من أهمها: بأن هناك فروق في أساليب القيادة التي يستخدمها كل من الرجال والنساء، حيث بينت الدراسة بأن القيادات النسائية أكثر استخداماً للأساليب الديمقراطية وأسلوب المشاركة من القادة الرجال، كما أن النساء أصبحن اليوم يستخدمن أسلوب القيادة التحويلية وبصورة أكبر من زملائهن الرجال، كما أن استخدام المرأة لأسلوب القيادات التحويلية كان سببه مكان عملهن في منظمات ذات هياكل تنظيمية مسطحة.

دراسة (Itohara&Hoque، ٢٠٠٩) بعنوان " تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، دراسة حالة من بنغلادش "

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنغلادش وتهدف إلى تمكين المرأة الريفية، وتحاول تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلادش، تكونت عينة الدراسة من (١٨٠) امرأة من منطقة رامبور في حي جايباندا، بحيث بلغت (٥٠%) نسبة النساء النشيطات في منظمات غير حكومية والباقي ربات بيوت، وقد تم جمع البيانات التجريبية لهذه الدراسة باستخدام استبانة، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن

النساء المتمكنات هن بنسبة (٢١ %) فقط والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة (٦٩ %) من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن ملكية الأراضي ووسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأن من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي و مدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

دراسة (Bibi &Khan , ٢٠١١) بعنوان " التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي"

هدفت الدراسة تعرف تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان (Nasirabad اقليم في باكستان) اعتمدت دراسة حالة لمشروع التغذية pat وهو أكبر مشروع للتنمية المجتمعية تتعده الحكومة ليتم تحليله، تكونت عينة الدراسة من (١٦٥) امرأة يمثلن جميع المستفيدات، وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع تم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات للمجموعة و تخفيض عبء العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن، وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل، وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

دراسة (Upadhyay, ٢٠٠٥) بعنوان: "Women's Empowerment in India"

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تمكين المرأة في الهند على أن تعتمد بشكل كبير على عدة متغيرات رئيسية منها الموقع الجغرافي (مدني ،خط ريفي)، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية والعمر، حيث يلاحظ ان هناك سياسات وطنية واقليمية وقطاعية لتمكين المرأة في

الهند وخاصة في المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك هناك فجوة بينما تعلن عنه السياسات والمستوى الفعلي لتمكين المرأة.

دراسة (DUFLO، ٢٠١٢) بعنوان " Women Empowerment and Economic Development"

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي، حيث افترض الباحث وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين حيث تم التركيز على دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصادي وذلك ان معظم البحوث التي تمت بهذا الاطار ركزت على دور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي بشكل حقق عدم العدالة بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

كما قام الباحث بمراجعة الادبيات المرتبطة بالموضوع والجدل حول العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة الى ان تمكين المرأة سيؤدي إلى تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية، فضلاً عن انه من الضروري تحقيق موازنة بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي.

دراسة (Blattman et- al ، ٢٠١٣) بعنوان " Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise "Uganda"

قام الباحثون بدراسة اثار منح المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في أوغندا منح مالية وتدريب حول المهارات الاساسية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معدة لهذا الغرض صممت من قبل منظمة ايطالية غير حكومية، حيث بلغت العينة ١٨٠٠ امرأة شابة فقيرة في ١٢٠ قرية تم اختيارها عشوائياً، حيث طبقت هذه البرامج عليهن لفترة ١٨ شهر وتم تقسيم النساء إلى مجموعات تحت إشراف مشرفين مختصين، تم جمع المعلومات لفترة من ٢٠٠٩م لغاية ٢٠١٢م، وقد توصلت الدراسة إلى إن المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على منافع محددة من خلال إقامة أعمالهن الخاصة، مما يعني ان البرامج المنفذه حققت قيمة أعلى من كلفتها وبشكل عام فإن الدراسة

خلصت إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن أن يحقق لها آثار إيجابية خاصة في المجال الصحي.

دراسة (AbdelMowla، ٢٠٠٦) بعنوان " Education and Economic Empowerment of Women in Egypt"

تهدف الدراسة إلى محاولة صياغة سياسة توضح العوامل المؤثرة على تمكين المرأة إقتصادياً وتعليمياً من خلال أربع مستويات وهي المستوى الحرفي ، ومستوى العمل في الشركات، وعلى مستوى الاقتصاد، وعلى مستوى الإقتصاد العالمي، ومن أجل ذلك ركزت الدراسة على فحص العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر بإستخدام بيانات سوق العمل المصري لعام ٢٠٠٦م، حيث تم التركيز على قدرة المرأة على العمل بأجور جيدة ونوعية عمل جيدة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم يمكن المرأة من الحصول على القوة في سوق العمل، ويمنحها حظوظ تنافسية في الحصول على فرص العمل، حيث اتضح أن المرأة تحصل على منفعة أكبر من الرجل عند حصولها على التعليم في مجال تحسين مخرجات سوق العمل، كما توصلت الدراسة إلى أن التمكين التعليمي للمرأة يسهم بشكل كبير في تحسين تمكينها إقتصادياً ويعطيها فرصة أكبر في تعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة في مصر.

٤,٢,٢ التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لبعض الأدبيات التي تناولت قضايا ومواضيع تتعلق بالمرأة من زوايا متعددة على مختلف الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. يبرز أن الأدبيات على الصعيد الدولي تستوحي تجربة مقارنة (نسبياً) مع التجربة الفلسطينية في إطار التحول من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة، وأثر هذا التحول على موقع ووضع المرأة، سيما أنها كانت شريك للرجل في مرحلة النضال. كما يبرز في هذا الإطار التعرف تجربة تعميم النوع الإجتماعي في سياسات بعض الدول وتبني مسار الآليات الوطنية مثل التجربة اليابانية والهندية والمكسيكية، وذلك منذ ولادة فكرة الآليات

الوطنية للنهوض بالمرأة في المؤتمر الدولي الأول للمرأة (مكسيكو ١٩٧٥)، للوقوف على عوامل وأسباب فشل ونجاح هذه التجارب.

على الصعيد الإقليمي تبرز الدراسة التي استعرضت واقع المرأة الأردنية والطروحات النسوية لمفهوم المواطنة والحقوق المتساوية للمرأة والرجل في الجنسية والعمل والتعليم والمشاركة السياسية، والدور الهام الذي تلعبه الدولة في عملية النهوض بأوضاع المرأة في شتى الميادين والمجالات .

أما على الصعيد المحلي فإن مجمل هذه الدراسات تناولت قضايا المرأة من زوايا وميادين مختلفة، بعضها تعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، والتخطيط الرسمي لتنمية هذه المشاركة، ومدى استجابة الموازنة للنوع الاجتماعي. إلا أنه في هذا المجال يلاحظ غياب وجود دراسة متخصصة تستعرض التجربة الفلسطينية في تبني مسار الآليات الوطنية على مستوى المؤسسات والتشريعات والسياسات وخطط التنمية .

٥,٢,٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات أنها تشكل محاولة للبناء عما سبق من دراسات وأبحاث تناولت قضايا المرأة والنوع الاجتماعي سواء الأدبيات النسوية أو التجارب الدولية والإقليمية بما يتعلق بدور الجمعيات التعاونية في التمكين الاقتصادي للمرأة، كما أن هذه الدراسة تطرقت إلى أربع متغيرات هامة في آليات واستراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وهي (التوفير، التسليف، تعزيز القدرات، ملائمة القوانين والتشريعات، واستجابة السياسات والاستراتيجيات)، وإختلاف مجتمع الدراسة، حيث يعد السوق الفلسطيني ذا خصوصية بفعل العوامل التي تؤثر فيه بسبب التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، كما أن هذه الدراسة قد تساهم في زيادة وعي المجتمع الفلسطيني

للدور الهام لتمكين المرأة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لأهمية التأثير الناجم عن المؤسسات التعاونية في الارتقاء في خلق فرص عمل للمرأة وتمكينها إقتصادياً.

٦,٢,٢ مدى استفادة الباحث من الدراسات السابقة

لقد ساعدت الدراسات السابقة والنتائج التي توصل إليها الباحثون في تحديد وتوضيح مشكلة الدراسة، وكذلك ساعدت هذه الدراسات في تحديد الإطار النظري بشكل أفضل، حيث تم الاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة في رسم وتوضيح هيكل الإطار النظري ومراجعة المواضيع المهمة ذات الصلة بالدراسة الحالية، كما أن نتائج هذه الدراسات قد ساعدت الباحثة في تحديد كيفية الحصول على البيانات الأولية للدراسة من خلال المساعدة في تصور الإطار العام والمحاور الرئيسية للدراسة، والمساعدة في صياغة وبناء الاستبانة، كما أن نتائج الدراسات السابقة قد تعد أحياناً مقياساً لمدى قدرة ونجاح الدراسات الحالية في تحقيق أهدافها من خلال مقارنة نتائجها بنتائج غيرها من الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

4.3 عينة الدراسة

5,3 وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة

6,3 صدق الأداة

7,3 ثبات الدراسة

8,3 إجراءات الدراسة

9,3 المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل أداة الدراسة

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للخطوات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

٣ . ١ منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي، ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحثة فيها، والتي تحاول الباحثة من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين المكونات والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

٣ . ٢ مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من جميع النساء المنتسبات للجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية، والبالغ عددهن (٤٣١٩) حسب إحصائيات إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف لعام ٢٠١٨.

٣ . ٣ عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على (٥٦٣) منتسبة، أي بنسبة ١٣% من مجتمع الدراسة. وقد وصل عدد المستجيبات من العينة الكلية الى (٥٠٠) مستجيبة، والجدول (١،٣)، يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من المستجيبات.

٣ . ٤ وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة

يبين الجدول (١،٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن نسبة ٣٩% ما قبل الثانوية، ونسبة ١٢% ثانوية عامة، ونسبة ١٤% للدبلوم، ونسبة ٢٧% للبكالوريوس، ونسبة ٨% للدراسات العليا. ويبين متغير الحالة الاجتماعية أن نسبة ١٤% للعزابات، ونسبة ٦٢% للمتزوجات، ونسبة ٢٤% لغير ذلك. ويبين متغير الفئة العمرية أن نسبة ٣% لأقل من ٢٥ سنة، ونسبة ١٩% من ٢٥-٣٥ سنة، ونسبة ١٨% من ٣٦-٤٥ سنة، ونسبة ٣١% من ٤٦-٥٥ سنة، ونسبة ٢٩% من ٥٦-٦٥ سنة. ويبين متغير مستوى الدخل أن نسبة ٩% لأقل من ١٤٥٠ شيكل، ونسبة ٤٨% من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل، ونسبة ٣٦% من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل، ونسبة ٧% من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل. ويبين متغير المنطقة أن نسبة ١٥% للقدس، ونسبة ٧,٢% للخليل، ونسبة ٩,٢% لبيت لحم، ونسبة ١٥% لرام الله، ونسبة ١٥,٨% لنابلس، ونسبة ٣,٨% لأريحا، ونسبة ٣,٨% لسلفيت، ونسبة ٥% لطوباس، ونسبة ١٣,٨% لجنين، ونسبة ٥% لطولكرم، ونسبة ٦,٤% لقلقيلية. ويبين متغير نوع التمكين أن نسبة ٢٩% توفير، ونسبة ٥٧% تسليف، ونسبة ١٤% تعزيز قدرات. ويبين متغير حجم المشروع أن نسبة ٧٩% لصغير، ونسبة ٢١% متوسط.

جدول (١,٣): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ما قبل الثانوية	195	39.0
	ثانوية عامة	60	12.0
	دبلوم	70	14.0
	بكالوريوس	135	27.0
	دراسات عليا	40	8.0
الحالة الاجتماعية	عزباء	70	14.0
	متزوجة	310	62.0
	غير ذلك	120	24.0
الفئة العمرية	أقل من ٢٥ سنة	15	3.0
	من ٢٥-٣٥ سنة	95	19.0
	من ٣٦-٤٥ سنة	90	18.0
	من ٤٦-٥٥ سنة	155	31.0
	من ٥٦-٦٥ سنة	145	29.0
مستوى الدخل	أقل من ١٤٥٠ شيكل	45	9.0
	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	240	48.0
	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	180	36.0
	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	35	7.0
المنطقة	القدس	75	15.0
	الخليل	36	7.2
	بيت لحم	46	9.2

15.0	75	رام الله	
15.8	79	نابلس	
3.8	19	أريحا	
3.8	19	سلفيت	
5.0	25	طوباس	
13.8	69	جنين	
5.0	25	طولكرم	
6.4	32	قلقيلية	
29.0	145	توفير	نوع التمكين
57.0	285	تسليف	
14.0	70	تعزيز قدرات	
79.0	395	صغير	حجم المشروع
21.0	105	متوسط	

٣,٥ صدق الأداة الدراسة

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزعت الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين، حيث طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك اتساقاً داخلياً بين الفقرات والجداول التالية تبين ذلك:

جدول (٢,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.759**	٠,٠٠٠	٦	0.577**	٠,٠٠٠	١١	0.432**	٠,٠٠٠
٢	0.803**	٠,٠٠٠	٧	0.745**	٠,٠٠٠	١٢	0.694**	٠,٠٠٠
٣	0.817**	٠,٠٠٠	٨	0.227**	٠,٠٠٠	١٣	0.862**	٠,٠٠٠
٤	0.786**	٠,٠٠٠	٩	0.462**	٠,٠٠٠	١٤	0.814**	٠,٠٠٠
٥	0.793**	٠,٠٠٠	١٠	0.611**	٠,٠٠٠	١٥	0.584**	٠,٠٠٠

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

جدول (٣,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.902**	٠,٠٠٠	٤	0.891**	٠,٠٠٠	٧	0.891**	٠,٠٠٠
٢	0.912**	٠,٠٠٠	٥	0.838**	٠,٠٠٠	٨	0.932**	٠,٠٠٠
٣	0.887**	٠,٠٠٠	٦	0.956**	٠,٠٠٠	٩	0.853**	٠,٠٠٠

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

جدول (٤,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.898**	٠,٠٠٠	٤	0.827**	٠,٠٠٠	٧	0.885**	٠,٠٠٠
٢	0.915**	٠,٠٠٠	٥	0.930**	٠,٠٠٠	٨	0.755**	٠,٠٠٠
٣	0.667**	٠,٠٠٠	٦	0.925**	٠,٠٠٠	٩	0.856**	٠,٠٠٠

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

جدول (٥,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.947**	٠,٠٠٠	٤	0.921**	٠,٠٠٠	٧	0.859**	٠,٠٠٠
٢	0.898**	٠,٠٠٠	٥	0.833**	٠,٠٠٠	٨	0.961**	٠,٠٠٠
٣	0.877**	٠,٠٠٠	٦	0.893**	٠,٠٠٠	٩	0.955**	٠,٠٠٠

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

جدول (٦,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.902**	٠,٠٠٠	٥	0.494**	٠,٠٠٠	٩	0.623**	٠,٠٠٠
٢	0.871**	٠,٠٠٠	٦	0.600**	٠,٠٠٠	١٠	0.259**	٠,٠٠٠
٣	0.705**	٠,٠٠٠	٧	0.569**	٠,٠٠٠			
٤	0.436**	٠,٠٠٠	٨	0.532**	٠,٠٠٠			

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

جدول (٧,٣): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.812**	٠,٠٠٠	٥	0.942**	٠,٠٠٠	٩	0.111*	٠,٠١٣
٢	0.898**	٠,٠٠٠	٦	0.912**	٠,٠٠٠	١٠	0.875**	٠,٠٠٠
٣	0.908**	٠,٠٠٠	٧	0.907**	٠,٠٠٠			
٤	0.928**	٠,٠٠٠	٨	0.800**	٠,٠٠٠			

** داله احصائية عند ٠,٠٠١

* داله احصائية عند ٠,٠٥٠

٣ . ٦ ثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمحاور الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لأثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة (0.984)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفى بأغراض الدراسة. والجدول التالي يبين معامل الثبات للمحاور والدرجة الكلية.

جدول (٨،٣): نتائج معامل الثبات للمحاور

المحاور	معامل الثبات
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	0.914
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	0.969
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	0.952
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	0.942
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة	0.803
درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	0.952
الدرجة الكلية	0.984

٣ . ٧ إجراءات الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجاباتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين للباحثة أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي: (٥٠٠) استبانة بعد إستبعاد (٦٣) لعدم إكمال الإجابة عليها.

٣ . ٨ المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقامًا معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (t- test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package) (For Social Sciences)

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي للدراسة

مقدمة

١,٤ نتائج أسئلة الدراسة

١,٢,٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول

١,٢,٤ ١. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول

١,٢,٤ ٢. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني

١,٢,٤ ٣. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث

١,٢,٤ ٤. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع

١,٢,٤ ٥. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس

١,٢,٤ ٦. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس

٢,٢,٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني

نتائج الدراسة

مقدمة

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية) وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها، وحت يتم تحديد درجة متوسطات إستجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	٢,٣٣ فأقل
متوسطة	٢,٣٤-٣,٦٧
عالية	٣,٦٨ فأعلى

٤ . ٢ نتائج أسئلة الدراسة:

١,٢,٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول:

ما واقع التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟
للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات
أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة التي تعبر عن أثر استراتيجيات وآليات العمل والظروف
المحيطة على واقع التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

جدول (١,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور أثر استراتيجيات وآليات العمل
والظروف المحيطة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٤	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	4.0211	0.86478	عالية
٣	التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	3.9622	0.73579	عالية
٢	التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	3.9211	0.83887	عالية
٦	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة العاملة	3.7650	0.87442	عالية
١	آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة	3.7113	0.51915	عالية
٥	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة	2.7060	0.45340	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.6697	0.62865	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر آليات واستراتيجيات العمل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٦٦) وانحراف معياري (٠,٦٢٨) وهذا يدل على أن أثر آليات واستراتيجيات العمل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاء بدرجة متوسطة. وتغزو الباحثة السبب الى شح موارد الإتحاد وإعتماده بدرجة رئيسة على مبالغ التوفير التي تدفعها المنتسبات لإشتراكهن في الجمعيات التابعة للإتحاد في شتى المناطق في محافظات الضفة الغربية وعدم إنتظام الدعم المادي من الجهات المانحة، حيث أن الإتحاد يلجأ في بعض الأحيان إلى الإقتراض من جهات معينة، ومن ثم يقدم هذه المبالغ كقروض للجمعيات التي تقع تحت مظلته، فتقوم هذه الجمعيات بإقتراض هذه المبالغ للعضوات المنتسبات فيها مما يجعل نسبة الفوائد في هذه الحالة عالية نوعا ما على المرأة المنتسبة، فكل ذلك يؤثر على واقع تمكين المرأة إقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

ولقد حصل محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف على أعلى متوسط حسابي ومقداره (٤,٠٢)، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (دراسة تيم، النادي، ٢٠١٠)، حيث أوصت الدراسة بضرورة تمكين المرأة من خلال التعليم بما يحقق التكافؤ بينها وبين الرجل، والتعليم شكل من أشكال تعزيز القدرات كما توافقت مع دراسة (رحمان، سلطان، ٢٠١٢) حيث أوصت بضرورة توفير فرص العمل للمرأة وتعتبر شكل من أشكال تعزيز القدرات، وتوافقت أيضاً مع دراسة (Glinow, 2000) والتي خلصت الى ان جعل المرأة قيادية يعتبر أيضا شكل من أشكال تعزيز القدرات مما يساعدها على إدارة مشروعها بالشكل الصحيح.

ويليه محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف بمتوسط حسابي (3.9622)، حيث توافقت مع كل من دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٨) ودراسة (Balattmanet، ٢٠١٣) ودراسة (Ltohara & Hoque، ٢٠٠٩)، حيث جميعها أكدت على الدور الهام للتسليف في دعم تمكين المرأة.

ومن ثم محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف بمتوسط حسابي (3.9211)، يليه محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرها على التنمية المجتمعية، حيث توافقت مع دراسة (Upadhyay، ٢٠٠٨).

ويليه محور آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة بمتوسط حسابي (3.7113)، حيث توافقت مع دراسة كل من (السالموطي، ٢٠٠٧) ودراسة (سليمان، ٢٠٠٤) ودراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٨).

يليه محور ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها على التنمية المجتمعية بأقل متوسط حسابي حيث بلغ (2.7060).

ومن خلال إجراء المقابلات مع الأشخاص الذين يشغلون مناصب ذات علاقة بتمكين المرأة اقتصاديا وإجراء التحليل لهذه المقابلات، فجاءت آراء ثلاثة من المستجيبين متفقة مع بعضها وهم الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم والسيدة رنده عبد ربه مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ومدير عام مديرية عمل القدس الأستاذ يوسف العيسة من وزارة العمل، بأنه يوجد ضعف في ملائمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، وأنه لا يوجد هناك التزام بتنفيذ هذه القوانين بالشكل السليم، ويعود ذلك لمجموعة من المعوقات المسيطرة على الوضع في البلاد منها العادات والتقاليد والأعراف التي تحصر عمل المرأة ضمن مهن معينة كالتمريض و التدريس والأعمال الحرفية كالخياطة وعملها في الفلاحة والزراعة،

وانه لا يجب ان تتجاوزها. ومع ذلك لا تشدد الحكومة على تطبيق هذه القوانين كما يجب مما يجعل ملائمتها او دورها في تمكين المرأة اقتصاديا ضعيف وليس كما يجب.

وترى الباحثة السبب في ذلك يعود لضعف القوانين المتعلقة بشؤون المرأة وقلتها وعدم ملائمتها لواقع المرأة الفلسطينية من قبل المشرع الفلسطيني، حيث لم يتم تخصيص لجنة لدراسة واقع المرأة الفلسطينية في مجال المشاريع والجمعيات التعاونية من قبل الحكومة للوصول لمستوى من القوانين قادرة على تلبية احتياجات المرأة، وأن تعمل على نقل تجارب المشرع القانوني في عديد من الدول النامية التي نهضت بدور المرأة، بحيث تكون قادرة على دعم ومساندة المرأة في تحقيق التنمية، ومما لاشك فيه أيضاً تعطل دور المجلس التشريعي بسبب الظروف السياسية في العلاقات الداخلية الفلسطينية كل ذلك يؤثر على تمكين المرأة اقتصادياً.

١.٢، ١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

جدول (٢,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحو أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٧	يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن.	4.40	0.884	عالية
٢	يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه.	4.25	0.911	عالية
٥	يعمل الاتحاد على رفع مستوى قدرات المنتسبات اليه.	4.19	0.914	عالية
١	يساهم الاتحاد في رفع مستوى الوعي لدى النساء المنتسبات اليه.	4.08	0.880	عالية
٨	يساعد الاتحاد النساء في تسويق منتجات المشاريع.	3.93	0.571	عالية
٤	يقوم الاتحاد بتدريب المنتسبات اليه على ادارة المشاريع.	3.91	0.737	عالية
١٤	يعزز الاتحاد من نشاط الدفاع والمناصرة الذي تقوم به المرأة العاملة.	3.87	0.869	عالية
١٣	يساهم الاتحاد في تعزيز التشبيك والتنسيق بين صاحبات الأعمال داخل كل فرع وعلى المستوى العام.	3.71	0.753	عالية
٣	يعمل الاتحاد على تزويد النساء المنتسبات اليه بالمعلومات والدراسات اللازمة لإدارة المشاريع الانتاجية.	3.68	0.706	عالية
٦	يقوم الاتحاد بتقديم استشارات فنية وإدارية للمشاريع النسائية المنفذة.	3.47	0.574	متوسطة
١٢	يساهم الاتحاد في تحسين البيئة القانونية لتنفيذ المشاريع النسوية التعاونية.	3.47	0.755	متوسطة
١٠	يساعد الاتحاد صاحبات المشاريع في التقييم.	3.42	0.682	متوسطة
١٥	يساهم الاتحاد في الضغط والتأثير على السياسات والتشريعات الوطنية لما فيه صالح النساء العاملات.	3.12	0.712	متوسطة
٩	يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل المشاريع المنفذة.	3.11	0.748	متوسطة
١١	يعمل الاتحاد على حماية المشاريع المنفذة من الافلاس.	3.06	0.760	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.7113	0.51915	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٥١٩) وهذا يدل على أن محور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاء بدرجة عالية. وترد الباحثة السبب في ذلك يعود للدور الهام الذي يلعبه الإتحاد من خلال الخدمات التي يقدمها للنساء المنتسبات، والتمويل الذي يوفره لمشاريعهن.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٢,٤) أن (٩) فقرات جاءت بدرجة عالية و (٦) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن " على أعلى متوسط حسابي (٤,٤٠)، ويليهما فقرة " يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه " بمتوسط حسابي (٤,٢٥). يليها الفقرة " يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل المشاريع المنفذة " بمتوسط حسابي (٣,١١) وترى الباحثة ان الاتحاد يهتم متابعة المشاريع المقامة من قبله والقيام بالدور الرقابي من اجل ضمان نجاح تلك المشاريع والاستفادة من التجربة لمشاريع مشابهة. وحصلت الفقرة " يعمل الاتحاد على حماية المشاريع المنفذة من الافلاس " على أقل متوسط حسابي (٣,٠٦)، وترى الباحثة السبب في ذلك يكمن في المخاطر التي تواجه تلك المشاريع والتي هي خارج سيطرة الإتحاد، والتي تعتبر ذات علاقة بالوضع الإقتصادي العام في فلسطين، والذي يتصف بالضعف والتبعية للإقتصاد الإسرائيلي وعدم الإستقلالية والتقلب من حين لآخر تبعاً للظروف السياسية التي تسيطر على الوضع السياسي الفلسطيني الإسرائيلي.

٢. ١, ٢, ٤. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (٣,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٦	يشكل التوفير داعم إضافي وإحتياطي للمشاريع النسوية	4.31	1.056	عالية
٨	يساعد التوفير على مكافحة الفقر .	4.27	1.077	عالية
٢	يساعد التوفير على إدماج المرأة في العملية التنموية.	4.16	1.057	عالية
١	يعمل التوفير على دعم تمكين المرأة اقتصادياً.	3.91	0.971	عالية
٧	يساهم التوفير في الاهتمام برفع المستوى التعليمي.	3.81	0.869	عالية
٣	يساعد التوفير في الحصول على عائد مادي.	3.79	0.853	عالية
٤	يساهم التوفير في زيادة عدد المستفيدات من المشاريع.	3.73	0.848	عالية
٩	يساهم التوفير في تنظيم عملية اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.	3.71	0.853	عالية
٥	إمكانية تحديد المستفيد من مبلغ التوفير يساهم في توجيه نشاط الأسرة.	3.60	0.813	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.9211	0.83887	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٩٢) وانحراف معياري (٠,٨٣٨) وهذا يدل على أن محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة سبب ذلك للدور الذي يقدمه التوفير في تمويل أكبر قدر ممكن من المشاريع وتوفير المال اللازم لأنشطة تلك المشاريع لضمان نجاحها.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٣,٤) أن (٨) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " يشكل التوفير داعم إضافي وإحتياطي للمشاريع النسوية " على أعلى متوسط حسابي (٤,٣١)، يليها فقرة " يساعد التوفير على مكافحة الفقر " بمتوسط حسابي (٤,٢٧). يليها الفقرة " يساهم التوفير في تنظيم عملية اشباع الحاجات الأساسية للأسرة " بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وحصلت الفقرة " إمكانية تحديد المستفيد من مبلغ التوفير يساهم في توجيه نشاط الأسرة " على أقل متوسط حسابي (٣,٦٠)، وترى الباحثة سبب ذلك كون الإتحاد يمول المشاريع ضمن مقاييس وشروط معينة للمشاريع بشكل عام مع توافق قدرات المستفيدة مع نوع المشروع الذي نتقدم به من حيث التخصص والخبرة ومجال العمل والفئة العمرية.

٤, ٢, ١. ٣. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (٤,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٢	يساعد التسليف على إدماج المرأة في العملية التنموية.	4.29	1.024	عالية
٥	يساهم التسليف بالتخفيف من نسبة البطالة عند النساء.	4.26	1.007	عالية
٦	يساهم التسليف بالتخفيف من حدة الفقر.	4.23	0.989	عالية
١	يعمل التسليف على دعم تمكين المرأة اقتصادياً.	4.20	1.031	عالية
٤	يساهم التسليف في زيادة عدد النساء المستفيدات من المشاريع.	3.88	0.779	عالية
٩	يساهم التسليف في تعزيز تكافؤ الفرص أمام النساء العاملات.	3.87	0.784	عالية
٧	يساهم التسليف في توفير الامكانيات المادية للقيام بمشاريع إنتاجية.	3.75	0.684	عالية
٨	يساهم التسليف في تعزيز اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.	3.64	0.715	متوسطة
٣	يلبي التسليف متطلبات المشاريع بشكل كافي.	3.54	0.670	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.9622	0.73579	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٤,٩٦) وانحراف معياري (٠,٧٣٥) وهذا يدل على أن محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة أن التسليف يعد من أشكال التمكين التي تساعد المستفيدات وتمكنهم في البيئة التي يعيشون فيها لمواكبة الإحتياجات التي تفرض عليهم ضمن ظروف الحياة التي يعيشونها.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٤,٤) أن (٧) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرتين جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "يساعد التسليف على إدماج المرأة في العملية التنموية" على أعلى متوسط حسابي (٤,٢٩)، يليها فقرة "يساهم التسليف بالتخفيف من نسبة البطالة عند النساء" بمتوسط حسابي (٤,٢٦). يليها الفقرة "يساهم التسليف في تعزيز اشباع الحاجات الأساسية للأسرة" بمتوسط حسابي (٣,٦٤). وحصلت الفقرة "يلبي التسليف متطلبات المشاريع بشكل كافي" على أقل متوسط حسابي (٣,٥٤)، وتعتقد الباحثة أن التسليف هو نوع من أنواع الدعم المكمل لبعض المشاريع ويكون بمقدار محدود، ولا يمكن أن يكون له دوراً أساسياً مع الأهمية التي يلعبها بنفس الوقت.

٤, ٢, ١. ٤. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (٥,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	يعد تعزيز القدرات شكلا أساسيا من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة.	4.30	0.996	عالية
٨	يساهم تعزيز قدرات المرأة في رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار.	4.23	1.095	عالية
٩	يعزز رفع قدرات المرأة من دورها القيادي في المجتمع.	4.22	1.093	عالية
٤	يلعب رفع قدرات المرأة دورا كبيرا في نجاح إدارة المشاريع المنفذة.	4.18	1.044	عالية
٢	تعزيز قدرات المرأة يلعب دورا كبيرا في رفع مستوى الوعي لديها.	4.16	0.978	عالية
٣	تعزيز قدرات المرأة يساهم في زيادة عدد المشاريع النسوية.	4.05	0.900	عالية
٦	يساهم تعزيز القدرات في تحسين فرص الحصول على تمويل للمشاريع.	3.75	0.842	عالية
٧	يلعب تعزيز القدرات دورا كبيرا في زيادة تكافؤ الفرص أمام المرأة في المجتمع.	3.73	0.871	عالية
٥	تساهم أنشطة رفع القدرات في تعزيز التعليم والتعلم المستمر للمرأة العاملة.	3.57	0.739	متوسطة
	الدرجة الكلية	4.0211	0.86478	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٤,٠٢) وانحراف معياري (٠,٨٦٤) وهذا يدل على أن محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك للدور الهام الذي تلعبه قدرات المستفيدات في إنجاح المشاريع وتحقيق أهدافها المروجة حيث تلعب القدرات دور رئيسياً هاماً في إدارة المشاريع، فعندما تمتلك المرأة القدرة العالية على إدارة مشروعها تصبح قادرة على مواجهة أو إدارة المخاطر إن وجدت.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٥,٤) أن (٨) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " يعد تعزيز القدرات شكل اساسي من اشكال التمكين الاقتصادي للمرأة " على أعلى متوسط حسابي (٤,٣٠)، يليها فقرة " يساهم تعزيز قدرات المرأة في رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار " بمتوسط حسابي (٤,٢٣)، يليها الفقرة " يلعب تعزيز القدرات دورا كبيرا في زيادة تكافؤ الفرص امام المرأة في المجتمع " بمتوسط حسابي (٣,٧٣)، وحصلت الفقرة " تساهم أنشطة رفع القدرات في تعزيز التعليم والتعليم المستمر للمرأة العاملة " على أقل متوسط حسابي (٣,٥٧)، وترى الباحثة أن رفع القدرات يعد من مجالات الخبرة العملية للمستفيدات، ولا يندرج تحت مسمى التعليم والتعليم المستمر، وإنما هو مهارة وخبرة مكتسبة من خلال الممارسة والتطبيق.

١,٢,٤. ٥. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس:

ما مدى ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة.

جدول (٦,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٩	انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة يعزز دور ومكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع.	3.86	0.763	عالية
١	تنظم التشريعات الفلسطينية العمل التعاوني في فلسطين.	3.41	0.874	متوسطة
٢	تراعي القوانين والتشريعات السائدة خصوصية مشاريع المرأة التعاونية.	3.29	0.876	متوسطة
٣	تسهل القوانين واللوائح المنظمة لها التراخيص اللازمة للمشاريع النسوية.	3.21	0.698	متوسطة
٥	تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.	2.30	0.641	منخفضة
٧	تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين للمرأة المشاركة في صنع القرار.	2.27	0.662	منخفضة
٦	تكفل القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين الاستقلال الاقتصادي للمرأة.	2.25	0.573	منخفضة
٨	تنسجم القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية المناهضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة.	2.23	0.734	منخفضة
١٠	تعمل السلطة الفلسطينية على موازنة التشريعات والقوانين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرًا.	2.13	0.771	منخفضة
٤	تمنح القوانين والتشريعات السائدة إعفاءات ضريبية للمشاريع التعاونية النسوية.	2.11	0.894	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.7060	0.45340	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧٠) وانحراف معياري (٠,٤٥٣) وهذا يدل على أن محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة جاءت بدرجة متوسطة. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لعدم ملاءمة القوانين والتشريعات لواقع المرأة العاملة المتجدد والذي بحاجة لقوانين خاصة بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، الذي يعيش في سوق يعاني من التوتر السياسي بشكل مستمر وعدم الإستقلالية نتيجة التبعية للإقتصاد الإسرائيلي، بإختصار يمكن القول أن هذه القوانين باقية مجرد حبر على ورق لا تطبق ولا تنفذ بالشكل السليم بسبب ضيق المساحة المسموح للشعب الفلسطيني التحرك في نطاقها .

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٦,٤) أن فقرة واحدة جاءت بدرجة عالية و(٣) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، و(٦) فقرات جاءت بدرجة منخفضة. وحصلت الفقرة " انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة يعزز دور ومكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع " على أعلى متوسط حسابي (٣,٨٦)، يليها فقرة " تنظم التشريعات الفلسطينية العمل التعاوني في فلسطين " بمتوسط حسابي (٣,٤١). يليها الفقرة " تعمل السلطة الفلسطينية على مواءمة التشريعات والقوانين مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً " بمتوسط حسابي (٢,١٣)، وحصلت الفقرة " تمنح القوانين والتشريعات السائدة اعفاءات ضريبية للمشاريع التعاونية النسوية " على أقل متوسط حسابي (٢,١١) وترى الباحثة أن ذلك يشكل عائق كبير أمام النمو الاقتصادي بشكل عام وليس فقد امام التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن خلال إطلاع الباحثة على مجموعة من القوانين في هذا السياق لاحظت وجود ذلك أيضاً، وترى الباحثة أن السبب في ذلك كون السوق الفلسطيني يغلب عليه مثل هذه المشاريع، وحيث أن العائدات الضريبية تشكل مصدراً هاماً

في الدخل للحكومة الفلسطينية إن لم يكن مصدراً شبه رئيسياً، كما ترى أن هناك ضعف في التحرك من قبل مؤسسات دعم المشاريع من جهة ومن جهة أخرى من قبل المستفيدات أنفسهن من أجل الضغط على الحكومة الفلسطينية للحصول على مثل هذه الإعفاءات.

ويلاحظ أن التشريعات والقوانين الفلسطينية التي صدرت بهذا الخصوص مثل وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في دورته التاسعة عشر في الجزائر، شكلت أساساً دستورياً مهماً في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية، وجاء فيها نصاً: "أن دولة فلسطين للفلسطينيين، أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة في الحقوق، وتضامن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية...". كما تنص هذه الوثيقة على العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل.

بالتدقيق في هذا النص، يتضح لنا أن هذه الوثيقة نصت على ضمان حقوق المرأة على قدم المساواة في ظل نظام ديمقراطي برلماني تعددي، بالإضافة إلى تأكيدها على أن الناس سواء أمام القانون، وبهذا نستطيع القول أن وثيقة الاستقلال رسمت اتجاهاً قانونياً يقوم على أساس إنصاف المرأة.

كما نص قانون الأساس الساري منذ عام ٢٠٠٢ على حق المرأة بالمساواة والمشاركة المنصفة؛ فقد أتى بالنص على ذلك من خلال عدة نصوص، بما يؤكد التزام السلطة الفلسطينية بروحية مبادئ حقوق الإنسان، وهذا ما يمكن استخلاصه من المادة "١٠" والتي تنص على:

١- حقوق الإنسان وحياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

٢- تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون ابطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان ولا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وكاستنتاج، فالقانون ضمن عدم التمييز على قاعدة إن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان في المحصلة.

٤, ٢, ١. ٦. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس:

ما مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

جدول (٧,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحو استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٤	تلحظ السياسات والاستراتيجيات الرسمية ضرورة تقديم الدعم للفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة.	4.12	1.161	عالية
٥	تنص السياسات والاستراتيجيات الرسمية على محاربة الفقر.	4.11	1.192	عالية
٧	تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية برفع مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية التي تعيلها نساء.	4.03	1.180	عالية
٣	تشجع السياسات والاستراتيجيات الرسمية المشاريع الانتاجية للمرأة.	3.99	1.092	عالية
٦	تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية بتشغيل النساء ومحاربة البطالة في صفوفهن.	3.96	1.149	عالية
٩	يقوم منفذو السياسات والاستراتيجيات الرسمية بالرقابة على عمل التعاونيات النسوية.	3.89	0.546	عالية

٢	تستجيب السياسات والاستراتيجيات الرسمية لمتطلبات تمكين المرأة إقتصادياً.	3.79	1.153	عالية
١٠	توجد ارادة وطنية لمواءمة السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً.	3.30	0.986	متوسطة
١	تتسجم السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني في فلسطين.	3.23	0.882	متوسطة
٨	يسهل القائمون على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية عمل مشاريع المرأة التعاونية.	3.23	0.948	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.7650	0.87442	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧٦) وانحراف معياري (٠,٨٧٤) وهذا يدل على أن محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لإدراك الجهات الرسمية للدور الهام للمشاريع من هذا النوع في دعم الإقتصاد الفلسطيني وتقليص نسبة الفقر وسد الفجوة فيه، إلا أننا لا نرى ذلك بالشكل الواضح على أرض الواقع وذلك بسبب الظروف الإقتصادية السيئة وشح الدعم المادي المقدم من الجهات الداعمة اللذين لا يسمحان بتطبيق السياسات والإستراتيجيات بالشكل الكامل لتحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة، ففي ظل تكاتف هذه الظروف مجتمعة ساهم ذلك وبشكل كبير على بقاء معظم السياسات والإستراتيجيات مجرد حبر على ورق.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٧,٤) أن (٧) فقرات جاءت بدرجة عالية و (٣) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " تلحظ السياسات والاستراتيجيات الرسمية ضرورة تقديم الدعم للفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة " على أعلى متوسط حسابي (٤,١٢)، يليها فقرة " تنص السياسات والاستراتيجيات الرسمية على محاربة الفقر " بمتوسط حسابي (٤,١١). يليها الفقرة " توجد ارادة

وطنية لمواءمة السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرا " بمتوسط حسابي (٣,٣٠). وحصلت الفقرة " يسهل القائمون على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية عمل مشاريع المرأة التعاونية " والفقرة " تتسجم السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني في فلسطين " على أقل متوسط حسابي (٣,٢٣)، وترى الباحثة أن سبب ذلك يعود لضعف القائمين على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية في هذا المجال من جهة، والمعوقات التي تواجه عملية التنفيذ من جراء السياسات الإسرائيلية في محاولة إضعاف الإقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، وكما علقنا سابقا ساهم ضعف الدعم الخارجي المقدم من الجهات المانحة على عدم تطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات بالشكل الكامل، كما ترى الباحثة أن السبب يعود أيضا الى عدم الانسجام في السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني لعدم التوافق والتواصل الفعال بين متخذي القرار السياسي ومتخذي القرارات الاستراتيجية من جهة، والفجوة بينهم وبين المشرع الفلسطيني.

٢,٢,٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني:

هل يختلف التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف حسب متغيرات المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مستوى الدخل، المنطقة، نوع التمكين، وحجم المشروع ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف "

تم فحص الفرضية الأولى تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (٨,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	ما قبل الثانوية	195	3.9282	0.12877
	ثانوية عامة	60	3.1222	0.83782
	دبلوم	70	3.6810	0.57269
	بكالوريوس	135	3.8099	0.37708
	دراسات عليا	40	3.2583	0.46951

0.49636	4.1880	195	ما قبل الثانوية	التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
1.59084	2.8426	60	ثانوية عامة	
0.38270	4.2063	70	دبلوم	
0.34775	4.0658	135	بكالوريوس	
0.66986	3.2500	40	دراسات عليا	
0.30363	4.3134	195	ما قبل الثانوية	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
1.15221	3.3241	60	ثانوية عامة	
0.47191	4.2143	70	دبلوم	
0.49062	3.9547	135	بكالوريوس	
0.69009	2.7917	40	دراسات عليا	
0.79725	4.2707	195	ما قبل الثانوية	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
1.22924	3.4167	60	ثانوية عامة	
0.61214	4.3016	70	دبلوم	
0.42962	4.1358	135	بكالوريوس	
0.56263	2.8333	40	دراسات عليا	
0.23333	2.8615	195	ما قبل الثانوية	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
0.69273	2.0750	60	ثانوية عامة	
0.31892	2.7214	70	دبلوم	
0.31298	2.8593	135	بكالوريوس	
0.41448	2.3500	40	دراسات عليا	
0.53702	4.0974	195	ما قبل الثانوية	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية
1.41331	2.9500	60	ثانوية عامة	

0.65958	3.8786	70	دبلوم	للتمكن الاقتصادي للمرأة
0.52534	3.9296	135	بكالوريوس	
0.74496	2.6125	40	دراسات عليا	
0.32673	3.9268	195	ما قبل الثانوية	الدرجة الكلية
1.10926	2.9570	60	ثانوية عامة	
0.43589	3.8018	70	دبلوم	
0.27280	3.7814	135	بكالوريوس	
0.49119	2.8770	40	دراسات عليا	

يلاحظ من الجدول رقم (٨,٤) وجود فروق ظاهرية في أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (٩,٤):

جدول (٩,٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	39.579	4	9.895	51.604	0.000
	داخل المجموعات	94.913	495	0.192		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	110.224	4	27.556	56.617	0.000
	داخل المجموعات	240.923	495	0.487		
	المجموع	351.148	499			

0.000	82.099	26.936	4	107.744	بين المجموعات	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
		0.328	495	162.406	داخل المجموعات	
			499	270.151	المجموع	
0.000	43.938	24.445	4	97.779	بين المجموعات	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
		0.556	495	275.393	داخل المجموعات	
			499	373.172	المجموع	
0.000	69.417	9.216	4	36.864	بين المجموعات	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
		0.133	495	65.718	داخل المجموعات	
			499	102.582	المجموع	
0.000	56.158	29.774	4	119.096	بين المجموعات	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
		0.530	495	262.442	داخل المجموعات	
			499	381.537	المجموع	
0.000	70.244	17.852	4	71.406	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.254	495	125.798	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٧٠,٢٤٤) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع الفئات.

وتعزو الباحثة السبب في ذلك لدور التعليم في رفع مهارات المستفيدات وصقل شخصيتهم ليتمكن من النجاح في إدارة مشاريعهن، ويعزز قدرتهن بالتعلم المستمر لأي من متطلبات نجاح المشاريع.

نتائج الفرضية الثانية:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف "

تم فحص الفرضية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (١٠,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	عزباء	70	3.7190	0.60443
	متزوجة	310	3.6527	0.55702
	غير ذلك	120	3.8583	0.28620
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	عزباء	70	3.8333	0.44515
	متزوجة	310	3.7903	1.00343
	غير ذلك	120	4.3102	0.14032
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	عزباء	70	3.6349	0.46994
	متزوجة	310	3.8351	0.82165
	غير ذلك	120	4.4815	0.11002
تعزيز القدرات كشكل	عزباء	70	3.7222	0.59181

0.99257	3.9104	310	متزوجة	من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.27645	4.4815	120	غير ذلك	
0.25990	2.9357	70	عزباء	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
0.51792	2.5935	310	متزوجة	
0.19406	2.8625	120	غير ذلك	
0.50994	3.7286	70	عزباء	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
1.01069	3.6226	310	متزوجة	
0.44342	4.1542	120	غير ذلك	
0.40784	3.5991	70	عزباء	الدرجة الكلية
0.72965	3.5609	310	متزوجة	
0.19952	3.9919	120	غير ذلك	

يلاحظ من الجدول رقم (١٠,٤) وجود فروق ظاهرية في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين

الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم

استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (١١,٤):

جدول (١١,٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	3.663	2	1.832	6.958	0.001
	داخل المجموعات	130.828	497	0.263		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	24.008	2	12.004	18.236	0.000
	داخل المجموعات	327.140	497	0.658		
	المجموع	351.148	499			
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	44.862	2	22.431	49.484	0.000
	داخل المجموعات	225.289	497	0.453		
	المجموع	270.151	499			
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	35.486	2	17.743	26.114	0.000
	داخل المجموعات	337.686	497	0.679		
	المجموع	373.172	499			
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	10.553	2	5.276	28.495	0.000
	داخل المجموعات	92.029	497	0.185		
	المجموع	102.582	499			
استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	24.555	2	12.277	17.093	0.000
	داخل المجموعات	356.983	497	0.718		
	المجموع	381.538	499			

0.000	22.661	8.240	2	16.481	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.364	497	180.724	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٢٢,٦٦١) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية الثانية. وترى الباحثة أن المرأة في المجتمع الفلسطيني تسعى دوماً لتحقيق ذاتها وتعزيز دورها في المجتمع بغض النظر عن الوضع الاجتماعي لها.

نتائج الفرضية الثالثة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف "

تم فحص الفرضية الثالثة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (١٢,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	أقل من ٢٥ سنة	15	3.8222	0.11729
	من ٢٥-٣٥ سنة	95	3.5404	0.65662
	من ٣٦-٤٥ سنة	90	3.6259	0.51161
	من ٤٦-٥٥ سنة	155	3.7957	0.45772

0.47804	3.7747	145	من ٥٦-٦٥ سنة	التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.33858	4.0000	15	أقل من ٢٥ سنة	
1.05897	3.4737	95	من ٢٥-٣٥ سنة	
0.58165	3.7654	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.67384	4.1864	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.87600	4.0192	145	من ٥٦-٦٥ سنة	
0.37952	4.2593	15	أقل من ٢٥ سنة	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.88946	3.3860	95	من ٢٥-٣٥ سنة	
0.48771	3.8951	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.56254	4.1254	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.74450	4.1762	145	من ٥٦-٦٥ سنة	
0.43373	4.2593	15	أقل من ٢٥ سنة	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.88165	3.5848	95	من ٢٥-٣٥ سنة	
1.01877	3.6049	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.66873	4.2832	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.75806	4.2605	145	من ٥٦-٦٥ سنة	
0.34157	2.8667	15	أقل من ٢٥ سنة	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
0.57704	2.5000	95	من ٢٥-٣٥ سنة	
0.28338	2.6944	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.40746	2.8387	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.45441	2.6897	145	من ٥٦-٦٥ سنة	
0.67082	3.6000	15	أقل من ٢٥ سنة	استجابة السياسات

1.02843	3.3632	95	من ٢٥-٣٥ سنة	والاستراتيجيات الرسمية للتمكن الاقتصادي للمرأة
0.81291	3.4611	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.70595	3.9968	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.83655	3.9862	145	من ٥٦-٦٥ سنة	
0.25948	3.7849	15	أقل من ٢٥ سنة	الدرجة الكلية
0.76452	3.3183	95	من ٢٥-٣٥ سنة	
0.44668	3.5054	90	من ٣٦-٤٥ سنة	
0.51845	3.8491	155	من ٤٦-٥٥ سنة	
0.64781	3.7981	145	من ٥٦-٦٥ سنة	

يلاحظ من الجدول رقم (١٢,٤) وجود فروق ظاهرية في أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام

تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (١٣,٤):

جدول (١٣,٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة

العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	5.304	4	1.326	5.081	0.001
	داخل المجموعات	129.187	495	0.261		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	33.594	4	8.398	13.091	0.000
	داخل المجموعات	317.554	495	0.642		

			499	351.148	المجموع	
0.000	24.108	11.012	4	44.048	بين المجموعات	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
		0.457	495	226.103	داخل المجموعات	
			499	270.151	المجموع	
0.000	20.701	13.370	4	53.479	بين المجموعات	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
		0.646	495	319.693	داخل المجموعات	
			499	373.172	المجموع	
0.000	9.340	1.800	4	7.199	بين المجموعات	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
		0.193	495	95.383	داخل المجموعات	
			499	102.582	المجموع	
0.000	14.284	9.870	4	39.482	بين المجموعات	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
		0.691	495	342.056	داخل المجموعات	
			499	381.537	المجموع	
0.000	15.331	5.435	4	21.738	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.354	495	175.467	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١٣,٣٣١) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر الفئة العمرية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف لصالح جميع الفئات، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة. حيث ترى الباحثة أيضاً أن المرأة في المجتمع الفلسطيني تسعى دوماً لتحقيق ذاتها وتعزيز دورها في المجتمع بعيداً عن الفئة العمرية التي تنتمي إليها.

نتائج الفرضية الرابعة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر مستوى الدخل على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف "

تم فحص الفرضية الرابعة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (١٤,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	أقل من ١٤٥٠ شيكل	45	3.8519	0.25776
	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	240	3.5306	0.64569
	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	180	3.8759	0.29737
	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	35	3.9238	0.16341
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	أقل من ١٤٥٠ شيكل	45	3.4074	0.53759
	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	240	3.6296	1.03813
	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	180	4.3704	0.18938
	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	35	4.2698	0.21607
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	أقل من ١٤٥٠ شيكل	45	3.8395	0.33127
	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	240	3.7037	0.93911
	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	180	4.2500	0.28086
	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	35	4.4127	0.22315
تعزيز القدرات كشكل	أقل من ١٤٥٠ شيكل	45	3.1111	1.04205

0.94484	3.7894	240	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.30719	4.4660	180	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	
0.21607	4.4921	35	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	
0.25276	2.6444	45	أقل من ١٤٥٠ شيكل	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة
0.56904	2.6562	240	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	
0.29818	2.7861	180	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	
0.36553	2.7143	35	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	
0.71421	3.2889	45	أقل من ١٤٥٠ شيكل	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
1.04569	3.5062	240	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	
0.42306	4.1917	180	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	
0.39800	3.9571	35	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	
0.33162	3.3925	45	أقل من ١٤٥٠ شيكل	الدرجة الكلية
0.78870	3.4627	240	من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل	
0.24867	3.9628	180	من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل	
0.16328	3.9378	35	من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل	

يلاحظ من الجدول رقم (١٤,٤) وجود فروق ظاهرية في أثر مستوى الدخل على التمكين الاقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام

تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (١٥,٤):

جدول (١٥,٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	15.188	3	5.063	21.048	0.000
	داخل المجموعات	119.303	496	0.241		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	72.852	3	24.284	43.281	0.000
	داخل المجموعات	278.295	496	0.561		
	المجموع	351.148	499			
التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	38.727	3	12.909	27.667	0.000
	داخل المجموعات	231.424	496	0.467		
	المجموع	270.151	499			
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	93.553	3	31.184	55.316	0.000
	داخل المجموعات	279.619	496	0.564		
	المجموع	373.172	499			
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	1.922	3	0.641	3.157	0.025
	داخل المجموعات	100.660	496	0.203		
	المجموع	102.582	499			
استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	60.329	3	20.110	31.053	0.000
	داخل المجموعات	321.208	496	0.648		
	المجموع	381.537	499			

0.000	31.694	10.574	3	31.722	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.334	496	165.482	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٣١,٦٩٤) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة

($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور، وبذلك تم قبول

الفرضية، وتعزو الباحثة السبب وراء ذلك أن مستوى الدخل له تأثير في ذلك حيث أن مستوى الدخل

عامل هام لتوجة المستفيدات نحو مثل هذه المشاريع من جهة بحيث أن التمكين الإقتصادي للمرأة

العاملة يعمل على زيادة الدخل لمواجهة متطلبات الحياة، وبالتالي يعمل على تنمية المجتمع.

نتائج الفرضية الخامسة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر متغير المنطقة على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

تم فحص الفرضية الخامسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (١٦,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	المنطقة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	القدس	75	3.8284	0.36780
	الخليل	36	3.7722	0.42325
	بيت لحم	46	3.9826	0.29663
	رام الله	75	3.7102	0.45803
	نابلس	79	3.2245	0.80484
	أريحا	19	3.9719	0.09767
	سلفيت	19	3.5509	0.72923
	طوباس	25	3.7200	0.39487
	جنين	69	3.8068	0.29487
	طولكرم	25	3.7973	0.26561
التوفير كشكل من أشكال التمكين	قلقيلية	32	3.8437	0.14821
	القدس	75	4.2430	0.35122
	الخليل	36	4.1451	0.40874

0.54783	3.4493	46	بيت لحم	الاقتصادي للمرأة
0.63862	3.9393	75	رام الله	
1.56074	3.2616	79	نابلس	
0.33710	4.3626	19	أريحا	
0.55118	3.8830	19	سلفيت	
0.35416	4.1022	25	طوباس	
0.51107	4.1031	69	جنين	
0.20568	4.2756	25	طولكرم	
0.49619	4.1285	32	قلقيلية	
0.43916	4.2444	75	القدس	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.47077	4.1265	36	الخليل	
0.50112	3.7464	46	بيت لحم	
0.87576	3.6919	75	رام الله	
1.09579	3.5823	79	نابلس	
0.40071	4.1871	19	أريحا	
0.67693	3.8129	19	سلفيت	
0.43494	4.0711	25	طوباس	
0.60227	4.0709	69	جنين	
0.42673	4.3333	25	طولكرم	
0.40640	4.3437	32	قلقيلية	
0.42026	4.3630	75	القدس	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة
0.55321	4.1883	36	الخليل	
1.08196	3.1546	46	بيت لحم	
0.91885	3.9704	75	رام الله	

1.18109	3.6512	79	نابلس	
0.38037	4.4503	19	أريحا	
0.83646	3.9649	19	سلفيت	
0.53664	4.1200	25	طوباس	
0.64528	4.1014	69	جنين	
0.16580	4.5200	25	طولكرم	
0.29665	4.4479	32	قلقيلية	
0.26568	2.8680	75	القدس	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكن الاقتصادي للمرأة
0.31163	2.7944	36	الخليل	
0.28679	2.7326	46	بيت لحم	
0.44823	2.5520	75	رام الله	
0.76161	2.3633	79	نابلس	
0.18575	2.9316	19	أريحا	
0.16490	2.6053	19	سلفيت	
0.20412	2.6200	25	طوباس	
0.33279	2.8551	69	جنين	
0.19774	2.8920	25	طولكرم	
0.17913	2.9219	32	قلقيلية	
0.42786	4.1867	75	القدس	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكن الاقتصادي للمرأة
0.66711	3.9694	36	الخليل	
0.81355	3.4239	46	بيت لحم	
0.85852	3.6413	75	رام الله	
1.38044	3.1658	79	نابلس	
0.53235	4.1316	19	أريحا	

0.68557	3.9000	19	سلفيت	
0.69024	3.7680	25	طوباس	
0.66078	3.7884	69	جنين	
0.25311	4.1360	25	طولكرم	
0.25477	4.1656	32	قلقيلية	
0.32510	3.9295	75	القدس	الدرجة الكلية
0.41121	3.8123	36	الخليل	
0.40939	3.4590	46	بيت لحم	
0.60627	3.5806	75	رام الله	
1.07523	3.1954	79	نابلس	
0.26265	3.9873	19	أريحا	
0.57421	3.6010	19	سلفيت	
0.36456	3.7148	25	طوباس	
0.41168	3.7744	69	جنين	
0.21619	3.9581	25	طولكرم	
0.25076	3.9486	32	قلقيلية	

يلاحظ من الجدول رقم (١٦،٤) وجود فروق ظاهرية في أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام

تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (١٧،٤):

جدول (١٧،٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	26.429	10	2.643	11.959	0.000
	داخل المجموعات	108.063	489	0.221		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	65.553	10	6.555	11.224	0.000
	داخل المجموعات	285.595	489	0.584		
	المجموع	351.148	499			
التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	36.572	10	3.657	7.656	0.000
	داخل المجموعات	233.578	489	0.478		
	المجموع	270.151	499			
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	71.614	10	7.161	11.613	0.000
	داخل المجموعات	301.558	489	0.617		
	المجموع	373.172	499			
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	18.574	10	1.857	10.812	0.000
	داخل المجموعات	84.008	489	0.172		
	المجموع	102.582	499			
استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة	بين المجموعات	61.215	10	6.122	9.345	0.000
	داخل المجموعات	320.322	489	0.655		
	المجموع	381.537	499			

0.000	10.037	3.358	10	33.584	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.335	489	163.621	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١٠,٠٣٧) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية، ترى الباحثة أن السبب وراء ذلك أن هناك أختلاف في مناطق الضفة وتباين في نوع المشاريع ومدى نجاحها، واختلاف في مستويات الفقر من منطقة لأخرى، وقد يعود السبب لمستوى تنظيم فرع الاتحاد في كل منطقة وعدد ونوعية النساء المشاركات ومستوى وعيهن وقدراتهن مختلفاً إلى حد ما، بالإضافة إلى إختلاف حجم التوفير من منطقة إلى أخرى ووضع المرأة هل هي امرأة عاملة أم لا، وطبيعة هذه المنطقة هل تمتلك موارد تمكنها من تنفيذ مشاريع عدة أم لا.

نتائج الفرضية السادسة:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

تم فحص الفرضية السادسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

جدول (١٨،٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	نوع التمكين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	توفير	145	3.8046	0.44058
	تسليف	285	3.8023	0.31448
	تعزيز قدرات	70	3.1476	0.87299
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	توفير	145	4.1801	0.57558
	تسليف	285	4.0624	0.44767
	تعزيز قدرات	70	2.8095	1.44774
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	توفير	145	4.0996	0.59023
	تسليف	285	4.1306	0.46952
	تعزيز قدرات	70	2.9921	1.08129
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	توفير	145	4.3525	0.54940
	تسليف	285	4.0994	0.74876
	تعزيز قدرات	70	3.0159	1.09068
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة	توفير	145	2.7655	0.36063
	تسليف	285	2.8175	0.26144
	تعزيز قدرات	70	2.1286	0.73270
استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة	توفير	145	4.0828	0.57558
	تسليف	285	3.8947	0.62106
	تعزيز قدرات	70	2.5786	1.24131
الدرجة الكلية	توفير	145	3.8587	0.43127
	تسليف	285	3.7869	0.36654
	تعزيز قدرات	70	2.8007	1.00942

يلاحظ من الجدول رقم (١٨,٤) وجود فروق ظاهرية في أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام

تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (١٩,٤):

جدول (١٩,٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	بين المجموعات	25.866	2	12.933	59.173	0.000
	داخل المجموعات	108.626	497	0.219		
	المجموع	134.491	499			
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	101.906	2	50.953	101.602	0.000
	داخل المجموعات	249.242	497	0.501		
	المجموع	351.148	499			
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	76.702	2	38.351	98.530	0.000
	داخل المجموعات	193.448	497	0.389		
	المجموع	270.151	499			
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	88.406	2	44.203	77.147	0.000
	داخل المجموعات	284.767	497	0.573		
	المجموع	373.172	499			
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة	بين المجموعات	27.399	2	13.700	90.562	0.000
	داخل المجموعات	75.183	497	0.151		

			499	102.582	المجموع	
0.000	111.227	58.985	2	117.971	بين المجموعات	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
		0.530	497	263.567	داخل المجموعات	
			499	381.537	المجموع	
0.000	113.846	30.980	2	61.960	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.272	497	135.245	داخل المجموعات	
			499	197.205	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١١٣,٨٤٦) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى

الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر نوع التمكين على التمكين الاقتصادي

للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وبذلك تم قبول الفرضية وكذلك لجميع

المحاور. وتغزو الباحثة السبب في ذلك أن نوع التمكين متغير حسب طبيعة المشروع وقدرات

المستفيدات.

نتائج الفرضية السابعة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر حجم المشروع على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

تم فحص الفرضية السابعة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة

الدراسة في أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية

للتوفير والتسليف.

جدول (٢٠،٤): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة

العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

المحور	حجم المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	صغير	395	3.6776	0.55355	3.740	0.000
	متوسط	105	3.8381	0.33434		
التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	صغير	395	3.8790	0.88899	2.742	0.007
	متوسط	105	4.0794	0.59191		
التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	صغير	395	4.0084	0.71659	2.604	0.010
	متوسط	105	3.7884	0.78333		
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة	صغير	395	4.0113	0.86802	0.494	0.621
	متوسط	105	4.0582	0.85556		
ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة	صغير	395	2.6709	0.45318	3.394	0.001
	متوسط	105	2.8381	0.43132		
استجابة السياسات والاستراتيجيات	صغير	395	3.7468	0.87141	0.901	0.368

		0.88651	3.8333	105	متوسط	الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة
0.226	1.213	0.64220	3.6521	395	صغير	الدرجة الكلية
		0.57286	3.7358	105	متوسط	

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (١,٢١٣)، ومستوى الدلالة (٠,٢٢٦)، أي أنه لا توجد فروق في أثر حجم المشروع على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك للمحاور ما عدا محاور آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية والتوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة و وملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة. وكانت الفروق في هذه المحاور لصالح حجم المشروع المتوسط، وفي محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة كانت الفروق لصالح حجم المشروع الصغير، وبذلك تم رفض الفرضية السابعة. وترى الباحثة السبب في ذلك يعود إلى أن حجم المشروع له علاقة في نجاحه، أي أنه كلما زاد حجم المشروع ارتفع مستوى التمكين، ولكن كلما زاد حجم المشروع زادت تكاليفه ومتطلباته وهذا يتطلب توفير التمويل الكافي للمشروع، وان القوانين والتشريعات للمشاريع لا تنظر لحجم المشروع إلى ما يحتاجه من القوانين والتشريعات تبعاً لخصوصية من حيث حجم المشروع، فلا يمكن معاملة القوانين والتشريعات للمشروع الكبير بنفس المعاملة للمشروع الصغير.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١,٥ استنتاجات الدراسة

٢,٥ توصيات الدراسة

٣,٥ المصادر والمراجع

٤,٥ المرفقات

الاستنتاجات والتوصيات

١,٥ استنتاجات الدراسة:

١,١,٥ الاستنتاجات العامة للدراسة:

أولاً: أظهرت النتائج وجود تأثير بدرجة متوسطة لأثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، كما أظهرت في الجدول رقم (١,٥) حصول محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف على أعلى متوسط حسابي، ويليه محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ومن ثم محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، يليه محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة العاملة، ويليه محور آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة، يليه محور ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة بأقل متوسط حسابي، وكانت على النحو التالي:

جدول (١٠،٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحاول أثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الدرجة
٤	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والتنمية المجتمعية	4.0211	عالية
٣	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والتنمية المجتمعية	3.9622	عالية
٢	التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والتنمية المجتمعية	3.9211	عالية
٦	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرها على التنمية المجتمعية	3.7650	عالية
١	آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	3.7113	عالية
٥	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها على التنمية المجتمعية	2.7060	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.6697	متوسطة

١. وجود دور فعال جداً لتعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
٢. وجود دور فعال للتسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.
٣. وجود دور فعال للتوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٤. وجود دور فعال بدرجة متوسطة للسياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

٥. وجود دور فعال بدرجة متوسطة لمساهمة آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

٦. وجود دور ضعيف لملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها.

٢,١,٥ نتائج أسئلة الدراسة:

١,١,٥ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما واقع مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة؟

يلاحظ من الجدول جدول (٢,٤) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور مساهمة آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٥١٩) وهذا يدل على أن محور مساهمة آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٢,٤) أن الفقرة "يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن" على أعلى متوسط حسابي (٤,٤٠)، يليها فقرة "يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه" بمتوسط حسابي (٤,٢٥). يليها الفقرة "يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل المشاريع المنفذة" بمتوسط حسابي (٣,١١). وحصلت الفقرة "يعمل الاتحاد على حماية المشاريع المنفذة من الافلاس" على أقل متوسط حسابي (٣,٠٦).

وترد الباحثة السبب في ذلك للدور الهام الذي يلعبه الإتحاد من خلال الخدمات التي يقدمها للنساء المنتسبات، والتمويل الذي يوفره لمشاريعهن.

٢,١,٥ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والتنمية المجتمعية؟

يلاحظ من الجدول (٣,٤) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٩٢) وانحراف معياري (٠,٨٣٨) وهذا يدل على أن محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة سبب ذلك للدور الذي يقدمه التوفير في تمويل أكبر قدر ممكن من المشاريع وتوفير المال اللازم لأنشطة تلك المشاريع لضمان نجاحها.

٣,١,٥ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

يلاحظ من الجدول (٤,٤) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٤,٩٦) وانحراف معياري

(٠,٧٣٥) وهذا يدل على أن محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة أن التسليف يعد من أشكال التمكين التي تساعد المستفيدات وتمكنهم في البيئة التي يعيشون فيها لمواكبة الإحتياجات التي تفرض عليهم ضمن ظروف الحياة التي يعيشونها.

٤,١,٥ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

يلاحظ من الجدول (٥,٤) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٤,٠٢) وانحراف معياري (٠,٨٦٤) وهذا يدل على أن محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك للدور الهام الذي تلعبه قدرات المستفيدات في إنجاح مشاريعهن وتحقيق أهدافها المرجوة، حيث تلعب القدرات دور رئيسياً هاماً في إدارة المشاريع.

٥,١,٤ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس:

ما مدى ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة؟

يلاحظ من الجدول (٦,٤) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملائمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة، أن

المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧٠) وانحراف معياري (٠,٤٥٣) وهذا يدل على أن محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها جاءت بدرجة متوسطة. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لعدم ملاءمة القوانين والتشريعات لواقع المرأة العاملة المتجدد والذي بحاجة لقوانين خاصة بالوضع الإقتصادي الفلسطيني الذي يعيش في سوق يعاني من التوتر السياسي بشكل مستمر وعدم الإستقلالية نتيجة التبعية للإقتصاد الإسرائيلي.

وكما تم الإشارة إليه بخصوص القانون الفلسطيني الأساس، فإنه يضمن حقوق المرأة والمساواة مع الرجل في كافة المجالات، وهذا يشير بالتالي إلى ضمان القانون الفلسطيني تعزيز وتمكين المرأة في كافة المجالات، حتى وإن كان لا يتم ضمان العمل به في عدد من المجالات.

فالنسق القانوني والبنية التشريعية التي وفرتها القوانين الفلسطينية تشكل أرضية جيدة نحو المشاركة والتغيير. وبالنسبة للمرأة، فالمحصلة العامة للتشريعات، ايجابية ومنصفة فيما يتعلق بالحقوق والمواطنة والشخصية القانونية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة أمام القانون، في ميادين العمل والتعليم والوظائف؛ لكن ما يسترعي الانتباه أنه ليس بمجرد إقرار القانون أو التشريع، تصبح الطريق أمامه ممهدة للتطبيق؛ فالعادات والتقاليد، والثقافة الذكورية، والنظرة التقليدية للمرأة ودورها، كلها هذه عوامل معيقة ولا زالت هي السائدة، الأمر الذي يعني أن جهداً كبيراً ينتظر القوى المجتمعية المساندة لهذه القوانين من أجل سيادتها في واقع الحياة الثقافية والسلوك، وهذا الأمر من المفترض أن يتم برؤية تاريخية وبعيد مبرمج ومحدد المدى.

٦,١,٤ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس:

ما مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة؟

يلاحظ من (٧,٤) السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣,٧٦) وانحراف معياري (٠,٨٧٤) وهذا يدل على أن محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لإدراك الجهات الرسمية للدور الهام للمشاريع من هذا النوع في دعم الإقتصاد الفلسطيني وتقليص نسبة الفقر وسد الفجوة فيه، إلى أن الواقع عكس ذلك بسبب الظروف الإقتصادية السيئة وحالة التبعية التي تعيشها المنطقة بسبب سياسات الإحتلال، بالإضافة إلى الضعف في حجم الدعم الخارجي من قبل الدول المانحة، فكل ذلك يؤثر بالواقع على التمكين الإقتصادي للمرأة وبقاء جزء من هذه السياسات والإستراتيجيات مجرد حبر على ورق بسبب وجود مجموعة من العوائق التي تحول دون تطبيقها وتنفيذها.

٥,١ الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني:

هل يختلف التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف حسب متغيرات المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مستوى الدخل، المنطقة، نوع التمكين، وحجم المشروع ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

استنتاجات الفرضية الأولى:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر المؤهل العلمي على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع الفئات وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

استنتاجات الفرضية الثانية:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية الثانية، وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

استنتاجات الفرضية الثالثة:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر متغير الفئة العمرية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر الفئة العمرية على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير الفئة العمرية لصالح جميع الفئات، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

استنتاجات الفرضية الرابعة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر مستوى الدخل على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر مستوى الدخل على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور، وبذلك تم قبول الفرضية.

استنتاجات الفرضية الخامسة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر متغير المنطقة على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة على تنمية المجتمع في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر متغير المنطقة على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وكذلك لجميع المحاور. وبذلك تم قبول الفرضية.

استنتاجات الفرضية السادسة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر نوع التمكين على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائية في أثر نوع التمكين على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وبذلك تم قبول الفرضية .

استنتاجات الفرضية السابعة:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر حجم المشروع على

التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف"

أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق في أثر حجم المشروع على التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف وكذلك للمحاور ما عدا محاور مساهمة اتحاد الجمعيات التعاونية والتوفير كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة و وملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الإقتصادي للمرأة. وكانت الفروق في هذه المحاور لصالح حجم المشروع المتوسط، وفي محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة كانت الفروق لصالح حجم المشروع الصغير، وبذلك تم رفض الفرضية السابعة.

٢,٥ توصيات الدراسة

من أجل مساعدة متخذي القرار في المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات دعم المرأة وتمكينها من دعم المشاريع النسوية من خلال توفير المعلومات التي تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الأفضل لإتخاذ القرارات الرشيدة، بالإضافة لتسهيل طرق ووسائل رعاية ودعم المشاريع بشكل عام وفي ضوء تحليل نتائج الدراسة، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات لصانعي القرار في المؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة، من جهة ومن جهة أخرى لاتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والمؤسسة التعليمية الفلسطينية والباحثين وهي على النحو التالي:

١. ضرورة العمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الرسمية الخاصة بعمل المشاريع النسوية.
٢. ضرورة العمل على دعم برامج التوفير والتسليف، والتي من شأنها تعزيز دور المرأة في المشاريع ونجاحها.
٣. ضرورة العمل على ملائمة التشريعات والقوانين المعمول بها في دعم تمكين المرأة من خلال مراعاتها للمشاريع النسوية وخصوصيتها.
٤. العمل على الارتقاء بآليات واستراتيجيات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة من حيث تطوير وتعزيز القدرات والتمويل المالي.
٥. ضرورة انتباه القائمين على الاتحاد الى المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والفئة العمرية، ومستوى الدخل، والمنطقة للمستفيدات لما لها من تأثير على نجاح واستمرار المشاريع.

٦. التركيز على نوع التمكين وحجم المشروع لما له من تأثير على نجاح واستمرار المشاريع.
٧. العمل على تطوير برنامج تدريبي شامل في مهارات إدارة الأعمال والتسويق للمنتجات والذي باستطاعته رفع مستوى المتدربات وتطويرهن في النواحي الادارية والمعرفية ليتمكن من إدارة مشاريعهن.
٨. تقديم الدعم للمشاريع من خلال تخفيض تكاليف التراخيص من البلديات والمجالس المحلية، وإعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات والمعاملات.
٩. العمل على خلق منظومة مالية مدعومة بشكل محلي ودولي قادرة على توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع المالية بشكل مستمر بما يضمن استدامتها.
١٠. تأسيس اتحاد مؤسساتي مهتم بدعم المشاريع النسوية بشكل خاص، تتحالف فيه جميع المنظمات غير الحكومية التي تدعم المشاريع النسوية لبناء استراتيجية مشتركة موحدة بينهم تعمل على رفع مستوى الدعم المالي والاداري والمهني لمثل هذه المشاريع.
١١. العمل على سن قوانين وتشريعات تخدم المشاريع النسوية وتمنحها التسهيلات والدعم الحكومي.
١٢. بناء سياسات قصيرة وطويلة المدى من قبل الجهات ذات الصلة لربط نشاط المنظمات غير الحكومية بالخطط التنموية وسوق العمل.
١٣. تبني المؤسسات التعليمية الفلسطينية عملية إثراء المنهاج الفلسطيني بالوسائل التعليمية المنهجية منها وغير المنهجية التي تساعد في رفع مستوى العلمي والمعرفي في مجال تمكين المرأة إقتصادياً من جهة، و في تأسيس وإدارة المشاريع الفردية من جهة أخرى.
١٤. ضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع و بإستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء المنظمات ولفترات اختبار أطول.

٣,٥ المصادر والمراجع

١,٣,٥ قائمة المراجع العربية

أبو غزالة، هيفاء (٢٠٠٥): ٥ سنوات بعد بيجن، دور المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الأردن.

اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف (٢٠١٦): دليل الإجراءات المحدث، رام الله، فلسطين.
أفندي، عطية (٢٠٠٣): "تمكين العاملين": مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

القريوتي، محمد وعوض العنزي (٢٠٠٦): "الشعور بالتمكن لدى المديرين من مستوى الإدارة الوسطى في دولة الكويت": دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الأول.

بدوي، هناء حافظ. (٢٠٠٠): "التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

البنك الدولي (٢٠٠١): الاقتصاد السياسي للبنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن.
تقرير التنمية البشرية (٢٠١١): الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠): الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الثروة الحقيقية للأمم.

تيم، وآخرون، (٢٠١٠): "درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس" ، مؤتمر العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين واقع وتحديات ، نابلس، فلسطين.

حسن، سالي (٢٠٠٤): "العلاقة بين أبعاد تمكين العاملين ودرجات الرضا الوظيفي": دراسة ميدانية بقطاع البترول، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة.

حوسو، عصمت (٢٠٠٨): الجنود والابعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الخاروف، الحديدي، (٢٠١١): مشروع إزدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية.
الجامعة الأردنية، الأردن.

الخاروف، آمال، (٢٠١٣): "مؤشرات تمكين المرأة إقتصاديا في الأردن (تقدم تمكين المرأة الإقتصادي بين الكم والنوع)"، دراسة مقدمة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية "جهد"، عمان، الأردن.

خاطر، أحمد (١٩٨٤): طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
خويلة، مرعي، (٢٠٠٣): "تقييم فعالية برامج مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها". الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
الدراعمة، تمام، (٢٠١٤): "فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن"، جامعة النجاح. نابلس، فلسطين.
دندن، عبدالقادر (٢٠١٤): "نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات و الأبعاد"، جامعة تبسة الجزائر.

رازم، نائلة (٢٠١٠): واقع الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية (١٩٩٦، ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

رحمان، سلطان، (٢٠١٢): "تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية"، حيدر آباد، الهند.
الرقب، مؤمنة، (٢٠٠٩): معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها. غزة، فلسطين.

الساعدي، مؤيد يوسف (٢٠٠٦): قياس استعداد منشأة الأعمال للعمل بإستراتيجية التمكين، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م(٣)، ع(١١).

سعد، وجدان، (٢٠٠٧): "أثر الجمعيات التعاونية في تنمية المرأة"، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، كلية تنمية المجتمع، قسم التنمية الريفية، السودان، الخرطوم.
سعيد، وآخرون، (٢٠٠١): "مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

- السكرانة، بلال (٢٠١٠): القيادة الإدارية الفعالة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سلامي، منيرة (٢٠١٦): المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، الجزائر.
- السلمي، علي (٢٠٠١): "خواطر في الإدارة المعاصرة"، دار غريب للنشر، القاهرة.
- سليمان، هدى، (٢٠٠٤): "دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (١٦)، الجزء (٣).
- السيد فتحي، ياسمين، (٢٠١٠): "دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- صحيفة الرأي، (٢٠١٢): "تمكين النساء العربيات إقتصادياً"، نشر في ١١/١/٢٠١٢، الأردن، <http://alrai.com/arhttricle/15535> ساعة الدخول ٧:٠٠ - الأربعاء.
- الطراح، علي، (٢٠٠٦): "تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية"، ورقة عمل مقدمة على مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية، مملكة البحرين.
- عبد الجواد، سلوى عبد الله. (٢٠٠٩): إستخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة في مواجهة مشكلاتها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع، العدد (٢٦).
- عبد العال، منى. (٢٠١٦): "فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة إقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- عبد اللطيف، وجدي، (٢٠٠٨): "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة. دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة والقضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية. جامعة جنوب الوادي بقنا ١٠ - ١٣ نوفمبر.
- عبدالسلام، أميرة (٢٠١٥): الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس (ص ٣٢٥-٣٥٩)، مصر.

عبد الوهاب، علي وعائدة سيد خطاب وآخرون (١٩٩٩): "إدارة الموارد البشرية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

العتيبي، سعد (٢٠٠٥): تمكين العاملين، إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر، غدارة الجودة الشاملة، الرياض.

عرفة، فاتن (٢٠٠٧): دراسة تقييمية لدور الإحصائيات الاجتماعية في العمل مع الجماعات النسائية لتمكينها من المشاركة السياسية، دراسة مطبقة على أممية المرأة بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٢٣.

العسيلي، والربابعة، (٢٠٠٨): "دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث المحكمة عنوانها.

عواد، محمد، (٢٠٠٩): "العوامل المؤثرة في تمكين المرأة"، جامعة دمشق. دمشق، سوريا.
كاظم، ثائر، (٢٠١٦): "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية" مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤.

كرونز، وآخرون، (٢٠١٥): "واقع المشاركة السياسية للمراه الفلسطينية في ظل قرار مجلس الامن"، طاقم شؤون المرأة. فلسطين.

مجد، خضر، (٢٠١٦): "مفهوم التمكين"، حلقة نقاش.
مرايات، ريم (٢٠١٢): تمكين النساء اقتصادياً، صحيفة الرأي الأردنية، ١١ كانون الثاني، الأردن.
معجم المعاني الجامع، (٢٠١٦).

ملحم، سليم، (٢٠٠٦): "التمكين كمفهوم إداري معاصر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة، ص ٢.

موافي، تامر، (٢٠١٣): ورقة عمل بعنوان التعاونيات الطريق الثالث للتنمية (ساعة الدخول ٢:١٦ م) يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١/٣.

نجم، منور، (٢٠١٣): "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية - دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، العدد الثالث، ص ٢٣٩ - ص ٢٧٩. غزة. فلسطين.

نزال، وآخرون، (٢٠٠٩): "المرأة الفلسطينية و القرار ١٣٢٥"، المجلد الأول، مفتاح، رام الله، فلسطين.

النعيمات، خلود (٢٠١٠): نحو الوقاية والحماية والتمكين، التقرير الوطني الثاني للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الأردن.

ياسين، تحرير، (٢٠١٢): "تساء فلسطين في معترك الحياة"، مصر، القاهرة، مكتبة الشرق الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠١٢م.

اليونيفيم، (٢٠٠٤): (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) - المكتب الاقليمي للدول العربية " دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي". عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Abd elmowla, S, (2006): Education And Econmic Empoerment Of Women In Egypt .The American University in Cairo, Social Research Center.Working Paper #002.

Blattaman, w, (2013): Building Womens Economic And Social Empowerment Enterprise , Uganda .

Carole Eagle luby" A Case Study Of Psychological Empowerment Of Employees In A Community College", University Of Florida,Usa,2006,p12

Collins, D, (1998): "Two cheers for Empowerment: Some Critical Reifications, Leadership and Organization Development", Journal, Vol. 18, No.1, 1997.

D.E. Bowen& E.E .Lawler , "The Empowerment Of Service Workers: What, Why, And When", Sloan Management Review, Spring 1992, pp:31-40.

- Daft, R, (2001): "**Organization Theory and Design**", 7th ed., South Western College Publishing, U.S.A., New York, 2001.
- Darlington M. Mgbeke," **Employee Empowerment as an Effective Tool to Increase Administrative Efficacy**: in the Local Government Area of Umunneochi, Walden University, Nigeria, May 2007,pp 14 3–
- David Lars Halvorsen, "**An Investigation Of Employee Satisfaction And Employee Empowerment Specific To On–Site Super Visors**": In The Residential Construction Industry, Brigham Young University, Usa, December 2005,p.5
- Duflo.(2012) : **Womens Empowerment and Economic Development** , JOURNAL OF ECONOMIC LITERATURE. VOL. 50, NO. 4, ECEMBER 2012. (pp. 1051–79).
- Gretchen M. Spritzer , "**Psychological Empowerment In The Work Place**": Dimensions, Measurement And Validation, Academy Of Management journal, Vol 38, No. 5, 1995, PP: 1442–1452 .
- Griffin, Marguerite, (2008): **Microfinance, A Primer to Donors And Investors**. Northern Trust, Paper 809.
- Hoque, & athers, (2009): **Women Empowerment through Participation in Micro–Credit Programme:A Case Study from Bangladesh**, Journal of Social Sciences 5(3): 244–250, (ISSN 1549–3652)
- Invancevich, J.; Lorenzi, P. ; Skinner, S.; Philip B.,(1997): "**Management Quality & Competitiveness**", 2nd ed., PrinticeHill companies, Inc., Chicago.
- KHAN , & athers, (2011): **WOMEN’S SOCIO–ECONOMIC EMPOWERMENT THROUGH PARTICIPATORY APPROACH**", A Critical Assessment . Pakistan Economic and Social Review ,Volume 49, No. (1),pp. 133–148.
- Krajewski, L, (1999): "**Operations Management Strategy and Analysis**", 5 th ed., Addison Wesley Publishing Co., Inc., New York, 1999.

- Krajewski, L.; Ritzman, L.,(1999):" **Operations Management Strategy and Analysis**", 5th ed., Addison Wesley Publishing Co., Inc., New York
- Lashley, C, (200): " **Empowerment through Involvement: A case study of TGI Friday Restaurants**", Personal Review, Vol. 29, No. 516, 2000.
- Manuela, Bruce " **Measuring Empowerment**", Leadership & Organization Development Journal, 2003 Volume: 24 Issue: 2 pp: 102 – 108.
- Mcshane, S.; Glinow, M., "Organizational, Behavior: Emerging realities for the work place revolution", Irwin McGraw–Hill, 2000.
- Mcshane, S.; Glinow, M., (2000): " **Organizational, Behavior: Emerging realities for the work place revolution**", Irwin McGraw–Hill.
- OECD, (2011): **Women Economic Empowerment**. Issues paper. DAC Network on Gender Equity (GENDERNET)
- Onyango, K, (2011): **The Role Of Microfinance in The Growth Of Small and Medium Enterprises**, Published Mater Thesis, University Of Africa.
- Slack, N, & athers (1998): " **Operations Management**", 2nd ed., London, Pitman Publishing Co., 1998.
- Susan M. Sasiadek, " **Individual Influence Factors That Impact Employee Empowerment**": A Multi Case Study, Capella University, Usa, May 2006,pp 20
- United nations, (2005): **World Summit Outcome Document**. Sixtieth Session Agenda Items 46 And 120 General Assembly, New Yourk.
- Upadhyay,R.(2005):**Womens Empowerment In India**.The asian foundation.

٤,٥ المرفقات

مرفق رقم (١,٥): استبانة الدراسة



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)" وذلك كمتطلب أساسي للحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات من جامعة القدس.

والمطلوب منكم تعبئة استمارة البيانات الشخصية العامة، ومن ثم قراءة فقرات الاستبانة ووضع علامة (✓) أمام الرأي المتفق مع الأثر الذي توردته الاستبانة في فقرات محاورها المختلفة، علماً بأن استجاباتكم ستكون محط عناية الباحثة، وستعامل بسرية تامة، ولأغراض البحث العلمي.

مفتاح الإجابة:-

#	المحور الأول: آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
١	يقوم الاتحاد بتدريب المنتسبات اليه على ادارة المشاريع.		✓			

وتفضلوا بالقبول مع فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة: نداء غروف.

القسم الأول: بيانات ديمغرافية

أ- المؤهل العلمي : ☐ ما قبل الثانوية ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم

☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

ب - الحالة الإجتماعية: ☐ عزباء ☐ متزوجة ☐ غير ذلك

ج- الفئة العمرية: ☐ أقل من ٢٥ سنة ☐ من ٢٥ - ٣٥ ☐ من ٣٦ - ٤٥ سنة

☐ من ٥٦ - ٦٥ سنة ☐ من ٤٦ إلى ٥٥

هـ - مستوى الدخل: ☐ أقل من ١٤٥٠ شيكل ☐ من ١٤٥٠ إلى ٢٥٠٠ شيكل

☐ من ٢٥٠١ إلى ٣٥٠٠ شيكل ☐ ما بين ٣٥٠١ - ٥٠٠٠ شيكل

و- المنطقة:

☐ القدس ☐ الخليل ☐ بيت لحم

☐ رام الله ☐ نابلس ☐ أريحا

☐ سلفيت ☐ طوباس ☐ جنين

☐ طولكرم ☐ قلقيلية

ز- نوع التمكين: ☐ توفير ☐ تسليف ☐ تعزيز قدرات

ح- حجم المشروع: ☐ صغير ☐ متوسط

القسم الثاني:

أثر آليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة في التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

#	المحور الأول: آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	يساهم الاتحاد في رفع مستوى الوعي لدى النساء المنتسبات اليه.					
٢	يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه.					
٣	يعمل الاتحاد على تزويد النساء المنتسبات اليه بالمعلومات والدراسات اللازمة لإدارة المشاريع الانتاجية.					
٤	يقوم الاتحاد بتدريب المنتسبات اليه على ادارة المشاريع.					
٥	يعمل الاتحاد على رفع مستوى قدرات المنتسبات اليه.					
٦	يقوم الاتحاد بتقديم استشارات فنية وإدارية للمشاريع النسائية المنفذة.					
٧	يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن.					
٨	يساعد الاتحاد النساء في تسويق منتوجات المشاريع.					
٩	يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل المشاريع المنفذة.					
١٠	يساعد الاتحاد صاحبات المشاريع في التقييم.					
١١	يعمل الاتحاد على حماية المشاريع المنفذة من الافلاس.					
١٢	يساهم الاتحاد في تحسين البيئة القانونية لتنفيذ المشاريع النسوية التعاونية.					
١٣	يساهم الاتحاد في تعزيز التشبيك والتنسيق بين صاحبات الأعمال داخل كل فرع وعلى المستوى العام.					

١٤	يعزز الاتحاد من نشاط الدفاع والمناصرة الذي تقوم به المرأة العاملة.					
١٥	يساهم الاتحاد في الضغط والتأثير على السياسات والتشريعات الوطنية لما فيه صالح النساء العاملات.					
#	المحور الثاني: التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	يعمل التوفير على دعم تمكين المرأة اقتصادياً.					
٢	يساعد التوفير على إدماج المرأة في العملية التنموية.					
٣	يساعد التوفير في الحصول على عائد مادي.					
٤	يساهم التوفير في زيادة عدد المستفيدات من المشاريع.					
٥	إمكانية تحديد المستفيد من مبلغ التوفير يساهم في توجيه نشاط الأسرة.					
٦	يشكل التوفير داعم إضافي وإحتياطي للمشاريع النسوية					
٧	يساهم التوفير في الاهتمام برفع المستوى التعليمي.					
٨	يساعد التوفير على مكافحة الفقر .					
٩	يساهم التوفير في تنظيم عملية اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.					
#	المحور الثالث: التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	يعمل التسليف على دعم تمكين المرأة اقتصادياً.					
٢	يساعد التسليف على إدماج المرأة في العملية التنموية.					
٣	يلبي التسليف متطلبات المشاريع بشكل كافي.					
٤	يساهم التسليف في زيادة عدد النساء المستفيدات من المشاريع.					
٥	يساهم التسليف بالتخفيف من نسبة البطالة عند النساء .					
٦	يساهم التسليف بالتخفيف من حدة الفقر .					
٧	يساهم التسليف في توفير الامكانيات المادية للقيام بمشاريع انتاجية.					
٨	يساهم التسليف في تعزيز اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.					

٩	يساهم التسليف في تعزيز تكافؤ الفرص أمام النساء العاملات.					
#	المحور الرابع: تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	يعد تعزيز القدرات شكلاً أساسياً من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة.					
٢	تعزيز قدرات المرأة يلعب دوراً كبيراً في رفع مستوى الوعي لديها.					
٣	تعزيز قدرات المرأة يساهم في زيادة عدد المشاريع النسوية.					
٤	يلعب رفع قدرات المرأة دوراً كبيراً في نجاح إدارة المشاريع المنفذة.					
٥	تساهم أنشطة رفع القدرات في تعزيز التعليم والتعلم المستمر للمرأة العاملة.					
٦	يساهم تعزيز القدرات في تحسين فرص الحصول على تمويل للمشاريع.					
٧	يلعب تعزيز القدرات دوراً كبيراً في زيادة تكافؤ الفرص أمام المرأة في المجتمع.					
٨	يساهم تعزيز قدرات المرأة في رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار.					
٩	يعزز رفع قدرات المرأة من دورها القيادي في المجتمع.					
#	- المحور الخامس: ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	تنظم التشريعات الفلسطينية العمل التعاوني في فلسطين.					
٢	تراعي القوانين والتشريعات السائدة خصوصية مشاريع المرأة التعاونية.					
٣	تسهل القوانين واللوائح المنظمة لها التراخيص اللازمة للمشاريع النسوية.					
٤	تمنح القوانين والتشريعات السائدة إعفاءات ضريبية للمشاريع التعاونية النسوية.					
٥	تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.					
٦	تكفل القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين					

					الاستقلال الاقتصادي للمرأة.	
					تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين للمرأة المشاركة في صنع القرار.	٧
					تتسجم القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية المناهضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة.	٨
					انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة يعزز دور ومكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع.	٩
					تعمل السلطة الفلسطينية على موازنة التشريعات والقوانين مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً.	١٠
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً	المحور السادس: درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة	#
					تتسجم السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني في فلسطين.	١
					تستجيب السياسات والاستراتيجيات الرسمية لمتطلبات تمكين المرأة إقتصادياً.	٢
					تشجع السياسات والاستراتيجيات الرسمية المشاريع الانتاجية للمرأة.	٣
					تلتزم السياسات والاستراتيجيات الرسمية بضرورة تقديم الدعم للفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة.	٤
					تنص السياسات والاستراتيجيات الرسمية على محاربة الفقر.	٥
					تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية بتشغيل النساء ومحاربة البطالة في صفوفهن.	٦
					تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية برفع مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية التي تعيلها نساء.	٧
					يسهل القائمون على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية عمل مشاريع المرأة التعاونية.	٨
					يقوم منفذو السياسات والاستراتيجيات الرسمية بالرقابة على عمل التعاونيات النسوية.	٩
					توجد ارادة وطنية لمواصلة السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً.	١٠

مرفق (2.5) : أسماء محكمي الاستبانة

الرقم	الاسم	المؤسسة
١.	د. نداء أبوعواد	جامعة بيرزيت
٢.	د. إياد خليفة	جامعة القدس
٣.	د. منصور غرابية	جامعة القدس
٤.	د. نصر عبد الكريم	جامعة بيرزيت
٥.	د. زكي أبو زيادة	جامعة الإستقلال
٦.	د. سلوى البرغوثي	جامعة القدس
٧.	د. يوسف ابو فارة	جامعة القدس المفتوحة
٨.	د. مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة
٩.	د. ناصر جرادات	جامعة فلسطين الأهلية
١٠.	د. تيسير الأعرج	جامعة النجاح الوطنية

مرفق (3.5) كشف المقابلات

الرقم	الإسم	الصفة	تاريخ المقابلة	الوقت
١.	أروى عطاونة	منسقة في جمعية تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف الخليل	مكالمة هاتفية ٢٥-٩-٢٠١٨	٠٨:٠٠ مساءً
٢.	يوسف العيسة	مدير عام التعاون القدس	مكالمة هاتفية ٢٥-٩-٢٠١٨	٠٦:٣٠ مساءً
٣.	رندة زين	مدير اتحاد الجكعيات التعاونية للتوفير والتسليف	مقر الاتحاد- رام الله ٢٢-١٠-٢٠١٨	١٢:٢١ مساءً
٤.	نصر عبد الكريم	دكتور جامعي	فندق ملينيوم فلسطين ١١-٢-٢٠١٨	٠١:٠٠ مساءً